مستويات الصمود لدى الحكومة والأفراد في المجتمع المصري
دراسة ميدانية خلال بداية تفشي وباء كوفيد ١٩

د. خالد كاظم أبو دوح(*)

الملخص:

يعد تفشي وباء كورونا جائحة عالمية، أدت إلى أزمة وخسائر كبيرة، ليس من الناحية الصحية فقط، بل هناك خسائر كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لقد أشار الوباء بوضوح إلى هشاشة بعض أنظمتنا الاجتماعية، بل شهدت العديد من الدول انهيار بعض الأنظمة، وعدم قدرتها على أداء وظيفتها، ويُظهر تفشي هذا الوباء أيضًا، كيف أن الأفراد وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وقدرتهم على الصمود والجَلَد (Resilience)، يمكن أن تلقي بتأثيراتها على التعامل مع الوباء وتداعياته، والتخفيف من حدتها، وعلى هذا الأساس، تحددت مشكلة الدراسة على النحو التالي: كشف ورصد بعض أبعاد الصمود على مستوى الحكومة والأفراد، خلال بداية تفشي وباء كورونا في المجتمع المصري.

واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وتم جمع البيانات بأداة الاستبيان الإلكتروني، وبلغ حجم العينة (٣١٠) مبحوثين.

وأكدت نتائج الدراسة فيما يتصل بمستوى صمود الأفراد، على مستوى عالٍ من الصمود، فيما يرتبط بحرص العينة على معرفة المعلومات والبيانات الخاصة بالوباء ومخاطره، ومتابعة تطوراته محليًا وعالميًا، وبالرغم من متوسط الالتزام العالي بالإجراءات الاحترازية، فإن هذا الالتزام كان مؤسسًا اجتماعيًا وثقافيًا، أكثر منه صحيًا ووقائيًا، وذلك من خلال التزام العينة ببعض الإجراءات وإهمال البعض الآخر، رغم أهميته لسلامتهم من العدوى، كما وضحت البيانات أن هناك

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد – قسم علم الاجتماع - جامعة سوهاج.

تدهورًا في مستويات التضامن الاجتماعي، والتعاون مع الآخرين، والعمل التطوعي، ويعكس هذا ضعفًا في مستوى الصمود الجماعي.

وفيما يتصل بالصمود على مستوى الحكومة، أظهرت النتائج أن ثمة ارتباكًا في بداية استجابة الحكومة لظهور الوباء وتفشيه، وقد قلل ذلك من مستوى رضا عينة الدراسة عن أداء الحكومة وإدارتها للأزمة، ومقابل ذلك أظهرت الحكومة مستويات عالية من الصمود فيما يتصل بتوفير السلع والاحتياجات الأساسية أثناء تفشي الوباء.

الكلمات المفتاحية:

الصمود، كوفيد ١٩، فيروس كورونا، الجائحة، المجتمع المصري.

levels of resilience of the government and individuals in the Egyptian society: A field study during the beginning of the outbreak of Covid 19

Dr. Khaled Kazem Aboudouh

Abstract:

The outbreak of Corona virus is considered a global pandemic, which led to a crisis and great losses. Not only in terms of health, but also great losses on the economic levels, the social levels and on the society performance and its function. The outbreak of this virus also shows how individuals, their socioeconomic characteristics and their resilience can have their effects on dealing with the epidemic and its repercussions and mitigating its severity. The study problem, therefore has been detected through the observation of the resilience of the government and the individuals during the beginning of the outbreak of the epidemic in Egyptian society.

The study depended on the social survey method, relying on the electronic questionnaire tool with sample size of (310) respondents.

The results revealed a high level of resilience the sample's keenness to know information and data about the epidemic and its risks, and to follow up its developments. The commitment to precautionary measures was commitment was social and cultural rather than being for health reasons. The data also showed that there is deterioration in the levels of social solidarity, cooperation with

others, and volunteer work, and this reflects a weakness in the level of collective resilience.

regarding the government resilience, the results showed that there was confusion at the beginning of the government's response to the emergence and the spread of the epidemic, and this reduced the level of satisfaction with the government's performance and the management of the crisis. In return, the government showed high levels of resilience in relation to the provision of basic goods and needs during the outbreak of the epidemic.

Key Words:

resilience, Covid_19, Corona virus, outbreak, Egyptian society

مقدمة:

مع تفشي "وباء كوفيد ١٩" (كورونا) ضاق العالم على البشر، وهو العالم نفسه الذي كان بلا حدود، وآفاقه مفتوحة بلا نوافذ أو أبواب. ففي شهور قليلة انتشر فيروس كورونا "كوفيد-١٩" في معظم أرجاء الكرة الأرضية، لقد أصاب مئات الآلاف من البشر، منهم من يقاوم ويحاول أن يتشبث بالحياة، ومنهم من استسلم للفيروس لتنتهي حياته، لقد أغلق الوباء الحدود بين الدول، وأغلق أبواب المدارس والجامعات والمصانع والشركات، ودفع بأكثر من نصف البشر على الكرة الأرضية إلى الاحتماء داخل جدران منازلهم، محاولين الهروب والنجاة بأرواحهم. وأصبح وباء كورونا من أقوى الأزمات التي واجهت العالم المعاصر، ومن المتوقع أنها سوف تكون أزمة كاشفة.

فدائمًا تكشف الكوارث والأزمات السمات المخبأة في بنية المجتمع ومجالاته، وأبرزها تلك الأزمات التي تهدد حياة الأفراد واستمرارية الاجتماع والعمران الإنساني بشكل مباشر، والتي تحمل في طياتها الخطر وعدم اليقين؛ خطر أن يدق الموت بابك بشكل مباشر، أو أبواب من حولك، وعدم اليقين حول مستقبل هذا الخطر، ومتى وكيف ينتهي؟ كما أن الأزمات تكشف طبيعة الحكومات والدول، وجوانب قوتها أو ضعفها. ووفقًا لذلك، تعتبر أزمة تفشي فيروس كورونا «كوفيد-١٩»، إحدى الأزمات الكاشفة التي تضرب أرجاء العالم، بلا رحمة أو هوادة، وسوف تكون كاشفة على مستويات الفرد والجماعة، والمجتمع، والدول، والحكومات.

ونحن كبشر، ومواطنين، وباحثين، تأثرنا جميعًا بأزمة تفشى وباء كورونا غير المرئي، الذي نأمل القضاء عليه في أقرب وقت ممكن. وبطبيعة الحال؛ يركز علماء الفيروسات والأدوية على البحث في اللقاحات والعلاجات، وهم والعاملون في المجال الطبي على الخط الأمامي. أما وراء الكواليس، أو في الخلف، يمكن للباحثين في العلوم الاجتماعية أن يقوموا برصد وتأمل وقياس وتفسير الآثار

الاجتماعية للوباء، وكذلك آثار التدابير السياسية والحكومية، التي تم اتخاذها لمواجهة هذه الأزمة. والثابت هنا أن أزمة وباء الكورونا سوف تلقي بتداعياتها الضخمة على العالم كله بمجالاته الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.

ويحدد النظام الاجتماعي، كيف يمكن للمجتمع أن ينجو أو يخفف من التأثيرات السلبية الكبيرة لمثل هذه الكارثة، وبعبارة أخرى تحدد قدرة المجتمع وأفراده وجماعاته ونظمه على الصمود، ما إذا كانت الأزمات المترتبة على تفشي هذا الوباء ستكون قصيرة أم طويلة الأمد، ولذلك أصبح مفهوم الصمود (Resilience) في الشهور القليلة الماضية، من المفاهيم الذائعة والمتداولة عبر عديد من التقارير العلمية، خاصة الصادرة عن بعض المنظمات الدولية، مثل: البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فمن الثابت، أن تفشي وباء كوفيد ١٩ قد عطل بدرجات متفاوتة الأداء العادي لمؤسسات الدولة، كما عطل حياة الأفراد، وقوض العديد من فعالية الإجراءات الحكومية، وهنا تخلقت الحاجة إلى الاستجابات السريعة، سواء من قبل الحكومات أو المنظمات والأفراد، وكل هذا يتطلب الصمود والتحمل بدرجات عالية.

ولذلك يصبح من الضروري أن يتوجه جزء كبير من الدراسات الاجتماعية والبحوث نحو رصد القدرة على الصمود ومستوياتها ومؤشراتها في ظل هذا الوباء، وقياس ذلك وتقييمه، وذلك على المستويات المختلفة (الفرد، الجماعة، المنظمة، الحكومة)، حتى يتسنى لنا التعرف أكثر على أهم مواطن القوة والضعف في مكونات المجتمع وسماته خلال أوقات الأزمات والكوارث، وبما يساعدنا على معرفة جوانب النقص والضعف في مجتمعاتنا، للوصول إلى إستراتيجيات تقويتها في المستقبل.

مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

انطلق وباء فيروس كورونا (كوفيد ١٩) من مدينة "ووهان" Wuhan الصينية، في شهر ديسمبر ٢٠١٩، وانتشر بسرعة إلى غالبية دول العالم، وأنتج

هذا الانتشار الواسع تغيرات جذرية لا مثيل لها في فترة زمنية قصيرة، وشملت جميع مناحي الحياة، إلى درجة يمكن القول معها: إن هذا الوباء أكبر كارثة واجهها البشر خلال هذا العصر، وبات العالم أسيرًا لهذا الفيروس.

ونتج عن هذا الانتشار الواسع لفيروس كورونا، إعلان منظمة الصحة العالمية (WHO) في الحادي عشر من مارس ٢٠٢٠ تصنيف هذا الفيروس كوباء عالمي، خاصة بعدما تخطت حالات الوفيات الناتجة عنه في ذلك التاريخ أربعة آلاف شخص، وتواتر بعد ذلك بشكل تصاعدي سريع، إعلان الدول عن أعداد المصابين والمتوفين (التايب، ٢٠٢٠: ٢٨١).

لقد تأكد للجميع أن تفشي هذا الوباء يعتبر أعمق كارثة صحية عامة في عصرنا الحالي، ولها تداعيات متعددة عميقة، لقد حدث المستحيل على ما يبدو؛ حيث تم إغلاق الحدود، وانعزلت الدول، وتم عزل الأفراد اجتماعيًا من أجل الصالح العام، وتم تقييد التفاعل الاجتماعي، سواء في مؤسسات العمل أو مؤسسات التعليم أو الشارع، لقد أحدث الوباء تغييرات غير مسبوقة، وأثار كل مظاهر القلق في جوانب عديدة للاجتماع البشري (Matthewman, 2020: 2).

وفي الرابع عشر من فبراير ٢٠٢٠، أعلنت مصر عن ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا في مصر، وتعاملت الدولة المصرية منذ اللحظة الأولى مع أزمة كورونا بصرامة، واتخذت خطوات سريعة وواضحة، وبالرغم من ذلك كان تفشي الفيروس في مصر وغالبية دول العالم يفوق التوقعات، وبالرغم من كافة الخطط وإستراتيجيات المواجهة التي وضعت للحد من هذا التفشي، إلا أن الفيروس تحول إلى وباء عالمي وأزمة صحية، لها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية ونفسية، ينشغل بها كل أهل العلوم والتخصصات بالإضافة إلى رجال السياسة والحكم والإعلام.

وبهذا المعنى، تعتبر الكوارث والأوبئة (وباء كورونا) مادة حية جاهزة للتدخل السوسيولوجي، وفي هذا السياق، أشار "ميشيل جوجينهايم" (Micheal

Guggenhiem) إلى أن الكوارث والأوبئة بمثابة فرصة بحثية لإلقاء الضوء على المجتمع وأحواله المختلفة، وكما قال "سلافي جيجيك" عن أزمة وباء كورونا: علينا أن نطرح السؤال التالي: ما الخطأ في نظامنا الحالي؟ لقد هاجمنا الوباء، ونحن غير مستعدين له، على الرغم من أن العلماء يحذروننا من الأوبئة والأمراض المعدية منذ سنوات (Matthewman, 2020: 5).

وعلى هذا الأساس، بدأنا نتابع سيل المقالات والدراسات والبحوث العلمية حول هذا الوباء وتداعياته المختلفة، سواء في المجتمع المصري، أو العالم كله، وبدأت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والمراكز البحثية في إصدار عدد لا حصر له من التقارير، التي ترصد وتصف تطورات هذا الوباء وتداعياته.

فعلى سبيل المثال: اتجهت معظم الدوريات العلمية، التي تصدر سواء في مصر أو خارجها، إلى تخصيص أعداد منها لدراسة ورصد وفحص مشكلة وباء كورونا، فمثلًا خصصت دورية علم اجتماع الصحة والمرض (Sociology of Health & Illness) قسمًا خاصًا من دوريتها لموضوع وباء كوفيد ١٩، بعد أقل من أسبوعين من إعلان كوفيد ١٩ كجائحة (pandemic) أو وباء عالمي (Lupton, 2020: 112). وفي مصر خصصت العديد من الدوريات أعدادًا خاصة للبحوث والمقالات عن هذا الوباء، مثل: مجلة أحوال مصرية، مجلة الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، وعدد من دوريات الكليات والجامعات والمراكز البحثية.

واتجهت غالبية البحوث إلى رصد وتوصيف وتفسير تداعيات جائحة كورونا، سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الصحية أو غير ذلك، وفي هذا السياق، على سبيل المثال: أصدرت الأمم المتحدة ومكاتبها ومنظماتها المختلفة عددًا من التقارير المهمة، منها تقرير آثار جائحة كوفيد ١٩ (٢٠٢٠)، ولقد أشار التقرير للعديد من الآثار المحتملة لتفشي الوباء في المنطقة العربية. وفي السياق نفسه؛ أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقريره المهم بعنوان: أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية (٢٠٢٠)، وركز التقرير على رصد التأثيرات المرتبطة بنمط

استهلاك الأسرة المصرية، ورصد أهم الأساليب لمواجهة تلك الجائحة وتأثيراتها على دخل الأسرة.

ورصدت دراسة (الديب، ٢٠٢١) الانعكاسات الاجتماعية لجائحة كورونا على فرص الحياة في المجتمع المصري، وتوصلت إلى أن التباعد الاجتماعي قد قلص دور شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، وأن هناك ارتفاعًا في معدلات العنف والجريمة، وأن الجائحة أدت إلى زيادة معدلات الفقر بسبب ارتفاع نسبة البطالة، نتيجة تخفيض أعداد العمالة في القطاع الخاص، ونتيجة إجراءات الحجر المنزلي التي ارتبطت بمكافحة الفيروس.

وبالإضافة إلى ذلك، ركزت عدد من الدراسات على تأثيرات محددة لتفشي الوباء، منها دراسة (الجندي، ٢٠٢٠) التي تناولت التأثيرات الاقتصادية، وأكدت نتائج هذه الدراسة أن هناك العديد من التأثيرات على العديد من القطاعات الاقتصادية بمختلف دول العالم. وقدمت دراسة "إنجي عبد الحميد" رؤية نوعية عن تداعيات جائحة كوفيد ١٩ على التنمية البشرية المستدامة (عبد الحميد، إنجي، ٢٠٢٠). وقدمت دراسة (عدلي، هويدا، ٢٠٢٠) رؤية عن الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة من كوفيد ١٩، وجميعها دراسات اهتمت برصد وتوصيف تأثيرات معينة لهذا الوباء، وقدمت رؤي مهمة للتخفيف من حدة ومخاطر هذه التأثيرات.

وبالنسبة للدراسات الأجنبية فإن التوجهات العامة للبحوث والدراسات ركزت في بداية تفشي الوباء على تأثيرات الجائحة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق، أشار "بوديل" (Poudel) (2020) إلى ضرورة أن تركز الدراسات في هذا الوقت على التداعيات التي وقعت نتيجة تفشي وباء كوفيد ١٩، والتطرق أيضًا إلى التداعيات المحتملة في المستقبل القريب. ومن خلال مراجعة بعض هذه الدراسات، فإن غالبيتها تؤكد نتيجة واحدة مؤداها: أن تفشي وباء كورونا قد أدى إلى العديد من التأثيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية

والسياسية والثقافية والتعليمية، وأن هذه التأثيرات ظهرت في كافة الدول، وأن هناك اختلافات في حدة هذه التأثيرات. ولعل غزارة الأدبيات والتحليلات التي ظهرت حول تداعيات هذا الوباء، دفعت عددًا من الباحثين إلى الانتقال لمساحات أخرى من البحث، تركز على الاستجابة للوباء من قبل الأفراد والحكومات، ويعتبر هذا الانتقال تطورًا جيدًا، للتقدم خطوات في فهم الوباء كظاهرة اجتماعية، وليس مجرد حدث عابر، أو كارثة طارئة.

وفي هذا السياق أشارت دراسة (مرعي، ٢٠٢٠) إلى سياسات الحكومة المصرية لمواجهة أزمة كورونا، وأكدت الدراسة تبني الدول المصرية إستراتيجية شاملة للتعامل مع مستجدات فيروس كورونا وتداعياته، وأن هذه الإستراتيجية تتماشي مع المعايير المتبعة دوليًا (مرعي، ٢٠٢٠: ٢٣).

ولقد تضمنت استجابات الحكومات لمواجهة الانتشار السريع لوباء كورونا، عددًا كبيرًا من الإجراءات، أكثرها شيوعًا في مختلف دول العالم، وفقًا لرصد جامعة أكسفورد وتتبعها لذلك؛ إغلاق المدارس، التباعد الجسدي، إغلاق المدارس، حظر التنقل بين الدول، حظر التجمعات، العمل والتعليم عن بُعد، الاستثمارات الطارئة في مرافق الرعاية الصحية، إدارة العواقب الاقتصادية (Hale, 2020: 11). ومع استمرار استجابة الحكومات لوباء كورونا، يصبح من الضروري رصد ودراسة التدابير التي تم اتخاذها ومدى فعاليتها ومرونتها. ولقد أكد أحد الباحثين (Zarei, 2020: 13) أهمية مثل هذه الدراسات بالنسبة لصانع القرار، الذي يجب أن يكون على وعي بالواقع، وما يحدث فيه أثناء الكارثة، حتى يتمكن من تطوير وتنفيذ الإستراتيجيات المرتبطة بالاستجابة للكارثة والتخفيف من تداعياتها السلبية.

وأكد تراث علم اجتماع الأوبئة (Sociology of Pandemics) أنه من الأهمية رصد وتفسير استجابات الأفراد للأوبئة والأمراض المعدية، حيث إن فهم ممارسات الأفراد واستجاباتهم للكوارث والأوبئة التي يمكن أن يمروا بها، تسهم في مزيد من الفعالية في مواجهة هذه الأحداث في المستقبل (Lucini, 2014: 1).

ولقد أشار "راموس" (Ramos, 2020) إلى أنه غالبًا ما يكون لدى صانعي السياسات رؤية خطية للعالم، وتتجاهل هذه الرؤية كيفية تفاعل الأنظمة وطرق تشكلها في الواقع، وفي هذا السياق، أظهرت أزمة تفشي كوفيد ١٩ قلة مستويات الصمود والمرونة لدى الأنظمة الرئيسة تجاه الصدمات، وتآكل مستويات الصمود لدى الأفراد أيضًا، ولعل هذا ما أدى إلى تضخم تأثيرات وباء كورونا.

وتؤكد الدراسة الحالية أن تفشي وباء كورونا باعتباره أول جائحة عالمية، أدت إلى أزمة وخسائر كبيرة، ليس من الناحية الصحية فقط، بل هناك خسائر كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لقد أشار لنا الوباء بوضوح إلى هشاشة بعض أنظمتنا الاجتماعية، بل شهدت عديد من الدول انهيار بعض الأنظمة، وعدم قدرتها على أداء وظيفتها، ويظهر تفشي هذا الوباء أيضًا، كيف أن الأفراد وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وقدرتهم على الصمود والتحمل والمرونة، يمكن أن تلقي بتأثيراتها على التعامل مع الوباء وتداعياته، والتخفيف من حدتها.

وفي المجتمع المصري ظهرت العديد من الممارسات التي تعبر عن ضعف في الصمود أمام مواجهة هذه الأزمة العالمية، ففي الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٠ نشر موقع "الإندبندنت" تحقيقًا بعنوان "وباء الوصمة ينتشر بسرعة أكبر من وباء الكورونا في مصر الذي وصل لحد التنمر"، ذكر فيه: لم يعترف كثيرٌ من الذين تم شفاؤهم بأنهم مصابون بالفيروس التاجي خوفًا من تجنبهم، وأن كثيرًا من أسر مرضى الفيروس التاجي الذين توفوا لم يتمكن ذووهم من دفن أجسادهم دون تدخل الشرطة بسبب وصمة العار التي تحيط بالفيروس، وانتشرت بين بعض الأفراد والجماعات في المجتمع المصري (عسكر، ٢٠٢٠: ٩٤).

كما ظهرت ممارسات متناقضة تجاه الأطقم الطبية، منها ما هو إيجابي، مثل: تكريم الأفراد لبعض العاملين في المجال الطبي، واستقبالهم في مناطق سكنهم بالتصفيق والإشادة، ومنها ما هو سلبي، مثل: ما تعرضت له إحدى الطبيبات بعد وفاتها إثر إصابتها بفيروس كورونا، ورفض أهل قريتها دفن جثمانها في مقابر القرية.

وعلى مستوى الأفراد أيضا، كانت ردود الفعل تجاه تفشي الوباء متباينة، فهناك من أنكر فكرة الفيروس، وهناك من تجاهلها، وهناك من تعامل معها بمنتهي الجدية، وعمل على تغيير ممارساته، وحرص على الالتزام بالإجراءات الاحترازية، حتى مستويات الخوف من الإصابة بالفيروس كانت متباينة، ويرجع ذلك إلى التباين في قدرات الأفراد على المرونة والصمود، تجاه الأزمات والكوارث.

وعلى المستوى الحكومي، يمكن ملاحظة أن عدم وجود نظام صحي واحد في مصر، جعل كثيرا من المصابين بالفيروس يلجأون للأطباء في عياداتهم الخاصة، ويتم علاجهم دون أن تعلم عنهم وزارة الصحة أي معلومة، ودون أن يتم إحصاؤهم ضمن نشرة وزارة الصحة، مما وضع الكثير من التشكيك في أعداد المصابين والمتوفين، الذين تعلن عنهم وزارة الصحة. ومثل هذا الموقف، حتى وإن كان دون تعمد، إلا أنه في بعض المواقف كان مقصودًا، وقد أشار تقرير حلف الناتو ٢٠٢٠، إلى تزايد التضليل والدعاية السلبية من قبل بعض الحكومات أثناء جائحة كورونا، لتغذية حاجة الناس الماسة للمعلومات عن التهديدات الصحية للوباء، ويستغل خوفهم العام من المجهول لتعزيز أهداف تصبو لها الحكومة (Garriaud-Maylam, J, 2020). ومثل هذه العملية قام بها بعض الأفراد والمشاهير، وكانت قنوات التواصل الاجتماعي إحدى الوسائط المثلي لتمرير الأكاذيب والمعلومات المغلوطة، وتابعنا في هذا السياق، العديد من الفيديوهات التي تعرض معلومات مغلوطة عن الوباء، بل امتد ذلك إلى بعض الإعلاميين والمذيعين الذي تورطوا في بث معلومات كاذبة عن الوباء أو عن طرق علاجه.

وبالإضافة إلى ما سبق، ظهرت مستويات الصمود المتدهورة في النظام التعليمي، حيث فشلت العديد من المدارس في تقديم البديل الملائم للتعليم، بعد أن تم إيقاف الدراسة بالمدارس، ولم تنجح غالبية المدارس في تقديم التعليم عبر الإنترنت، على النحو الملائم.

ولذلك تزداد أهمية مقاربة الصمود، سواء على مستوى الأنظمة الحكومية أو على مستوى الأفراد والجماعات، في عصر مواجهة وباء كورونا، وتعطي هذه المقاربة الأهمية الأكبر للقدرة على الصمود عن مبدأ الكفاءة. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى أنه من الضروري تكامل المقاربة القائمة على المخاطر، مع المقاربة القائمة على الصمود لإدارة الأوبئة والتهديدات التي تواجه النظم والأفراد، على حد السواء.

وعلى هذا الأساس، تحددت مشكلة الدراسة من خلال كشف ورصد بعض أبعاد الصمود على مستوى الحكومة والأفراد، خلال بداية تفشي وباء كورونا في المجتمع المصري.

ثانيًا- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

(١) الأهداف:

بالرغم من تعقيد كل ما يرتبط بالكوارث بكل أنواعها، وهذا ينطبق على كارثة تفشي وباء كورونا، فإنها لا تمثل حدثًا ماديًا فحسب، بل تمثل أيضًا حدثًا اجتماعيًا، فكل الكوارث أو الأزمات تخلق تأثيرات اجتماعية متشابكة، ويرتبط بذلك كيفية استعداد الحكومات والأفراد لمواجهة الكوارث مهما كانت طبيعتها وتأثيراتها المختلفة، ومن المهم في هذا السياق، الإشارة إلى أن معظم البحوث والسياسات في مجال الأخطار والتأهب للكوارث – حتى وقت قريب – ركزت على نموذج "الحد من الخسائر"، إلا أنه مؤخرًا حدث تحول إلى نموذج أكثر شمولًا يرتبط بمستويات صمود ومرونة النظم والأفراد والجماعات، ويتضمن هذا النموذج أفكارًا تعتمد على الاستدامة في حل المشكلات ومواجهة المخاطر، وعلى هذا الأساس، ومن خلال التطبيق على جائحة كورونا، تهدف الدراسة إلى رصد مستويات الصمود لدى كل من الحكومة والأفراد في المجتمع المصري، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال هدفين فرعيين، وذلك على النحو التالي:

(أ) التعرف على مستوى صمود الحكومة وأدائها أثناء بداية تفشي فيروس

كورونا في المجتمع المصري.

(ب) الكشف عن مستوى صمود الأفراد في ظل بداية تفشي فيروس كورونا في المجتمع المصري.

(٢) تساؤلات الدراسة:

بالإشارة إلى ما طرحه الباحث في سياق تحديده لمشكلة الدراسة، على أساس مراجعة وتحليل جوانب من التراث البحثي السابق، وما تم تحديده من أهداف، يمكن تحديد تساؤلات الدراسة في تساؤل رئيس مؤداه: ***ما مستويات القدرة على الصمود لدى الحكومة والأفراد أثناء بداية تفشي فيروس كورونا في المجتمع المصري؟*** ويتفرع هذا التساؤل إلى تساؤلين فرعيين هما:

(أ) ما مستويات القدرة على الصمود لدى الحكومة خلال فترة بداية تفشي وباء كورونا في المجتمع المصري؟

(ب) ما مستويات القدرة على الصمود لدى الأفراد خلال بداية تفشي وباء كورونا في المجتمع المصري؟

ثالثًا- المعالجة النظرية لموضوع الدراسة:

تعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) حدثًا لم يسبق له مثيل في جميع أنحاء العالم، وبالتالي قد يكون هناك ميل للاعتقاد بأن التجارب السابقة، أو التحليلات والتفسيرات المتضمنة في التراث العلمي، والمرتبطة بكوارث وجوائح سابقة، لا تقدم لنا سوى القليل في طريق التوجيه، خلال رصد أو درس أو تفسير ما يحدث، لكن هذا ليس هو الحال، حيث تنطبق الدروس المستفادة من عقود للأبحاث في العلوم الاجتماعية على مختلف جوانب الكوارث (أي كارثة) باختلاف أنواعها، بما في ذلك جائحة كورونا، التي تعتبر كارثة صحية بالدرجة الأولى، ذات أبعاد وتأثيرات مختلفة وممتدة.

وبدأت جذور البحث العلمي في مجال الكوارث (Disasters)، في سياق

الاستعداد للحرب، التي تنطوي على الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وذلك من بعد الحرب العالمية الثانية، كانت بعض الدول الكبرى قلقة بهذا الشأن، ولذلك اهتمت بتمويل الأبحاث التي تقترب من موضوع الاستجابة للكوارث والأمراض المعدية، وتوسعت البحوث العلمية والاجتماعية حول الكوارث، وبدأت تتجه لرصد فكرة المخاطر (Risk) بشكل عام، والكوارث بكل أنواعها، وتنامى هذا الخطاب العلمي بشكل كبير عندما تم طرح الكوارث والمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي (Climate change)، وتأثر هذا التطور إيجابيًا بفضل الإسهامات النظرية والإمبيريقية من خلال عدد من التخصصات مثل: علم الاجتماع، والعلوم البيئية والجغرافيا، والاقتصاد، وعلم النفس، والصحة العامة، وأصبح مجال دراسات الكوارث مجالًا علميًا عالميًا ورصينًا ومتعدد التخصصات (National academy of sciences, 2018: 110).

ومن خلال مراجعة الباحث لجزء كبير من التراث العلمي سواء في علم الاجتماع أو العلوم الأخرى ذات الصلة بدراسة الكوارث بشكل عام، ودراسة الأوبئة والأمراض المعدية بشكل خاص، استقر على أنه من الملائم فهم تفشي وباء كورونا من خلال عدد من المقاربات النظرية والتحليلية، مثل: نظرية الكارثة (Disaster Theory)، تراث علم اجتماع المخاطر (Sociology of Risk)، مقاربة القدرة على الصمود (Resilience).

(١) وباء كورونا على خلفية أفكار نظرية الكارثة:

ظاهريًا، تعد جائحة كورونا المستجد مرضًا معديًا أحدث أضرارًا بالغة بالعالم، إلا أن هذا المرض تحول إلى "كارثة"، وخلق عددًا آخر من الكوارث (بير، فرانسيس، ٢٠٢١: ٤٨). وبالإضافة إلى ذلك، اتجهت العديد من البحوث إلى اعتبار جائحة كورونا كارثة، وعلى هذا الأساس، سوف يحاول الباحث تقديم تحليل نظري لهذا الوباء على أساس مقاربات نظرية الكارثة.

(أ) ما الكارثة وشروطها:

كان هناك نقاش مستمر عبر العديد من التخصصات والعلوم حول تعريف الكارثة (Disaster)، سواء أكان الأمر يتعلق بالكوارث التي يصنعها الإنسان، أم الكوارث الطبيعية. وبعيدًا عن الدخول في تفصيلات الطرق المختلفة التي تم بها تعريف الكارثة، يمكن الإشارة إلى أننا عندما نتحدث عن الكوارث، فإن أول ما يأتي في أذهاننا، هو أن الكارثة لحظة من الاضطراب والانقطاع، بمعنى أنها حدث مفاجئ وغير متوقع في كثير من الأحيان، ويؤدي إلى أضرار جسيمة، ويخلق بعض أشكال الدمار والخسائر، ويؤدي إلى صور متعددة من المعاناة الإنسانية (أبو دوح، ٢٠٢١: ٥).

وعلى وجه الخصوص، يمكن تعريف الكارثة باعتبارها حدثًا يحمل تهديدات خطيرة على الاجتماع البشري، أو القيم والمعايير الأساسية للمجتمع وأنظمته المختلفة، والتي تحتاج في ظل ضغط الوقت والظروف غير المستقرة، إلى اتخاذ قرارات لمواجهة تداعيات هذا الحدث (Djalante, 2017: 210). وتشمل الكوارث؛ المخاطر التكنولوجية والمخاطر التي من صنع الإنسان، الكوارث الطبيعية، والاضطرابات الداخلية، مثل: الأعمال الإرهابية (Drabek, 1986: 7).

ومن خلال مراجعة تراث دراسة الكوارث، يمكن تحديد مجموعة من الشروط العامة للكارثة، وتطبيقها على كارثة وباء كورونا لتحديد مدى تحققها، والكشف عما إذا كانت هذه الجائحة تمثل شروط الكارثة أم لا؟ (Aldrich et al, 2015: 2) وذلك على النحو التالي:

- ☒ الكارثة فجائية: لقد وقع وتفشى وباء كورونا بشكل مفاجئ، ولم يتوقع أحد وقوع مثل هذا الوباء، وتحول إلى جائحة عالمية.
- ☒ تؤدي الكارثة إلى تعطيل الروتين اليومي للأفراد والجماعات بشكل كبير: لقد تطلبت مواجهة انتشار فيروس كورونا العديد من الإجراءات التي عطلت الروتين اليومي، مثل: الحجر المنزلي، التباعد الجسدي، وبقية

الإجراءات الاحترازية.

- ☒ تؤدي الكارثة إلى تبني ممارسات عمل غير مخطط لها، أو استثنائية للتكيف مع الاضطرابات: يتحقق ذلك في ظل جائحة كورونا من خلال: التعليم والعمل عن بعد، ازدهار أنماط الاستهلاك عبر الإنترنت "التسوق الإلكتروني".
- ☒ ليس للكارثة تاريخ محدد أو متوقع بالنسبة للمكان أو الزمان: ويتحقق هذا الشرط بشكل كامل في ظل ظروف جائحة كورونا، والتي لا يستطيع أحد أن يخبرنا متى سوف تنتهي، فبالرغم من تصنيع عدد من اللقاحات، فإن الفيروس لا يزال يضرب بقوة غالبية دول العالم، ويتحور على نحو مفاجئ وغير متوقع. هنا تتجسد حالة اللايقين (Uncertainty) بكل سماتها التي أشار إليها عدد من المنظرين في علم الاجتماع (Zinn, 2006: 279).
- ☒ تشكل الكارثة خطرًا على الفاعلين وعلى الأشياء الاجتماعية ذات القيمة: وفي هذا الشرط، يمكن ملاحظة أن وباء كورونا يهدد أرواح البشر، ويضرب العديد من أسس الاجتماع البشري، وأدى إلى تغيير أو إيقاف الكثير من الممارسات الاجتماعية ذات القيمة بالنسبة للتفاعل بين البشر.

(ب) كارثة وباء كورونا والنظام الاجتماعي:

لقد اهتمت العلوم الاجتماعية وغيرها بدراسة الكوارث والأزمات، خاصة وأن مثل هذه الأحداث – إذا تم فحصها عن كثب – تكشف حقائق مهمة حول طبيعة ذواتنا وجوهر مجتمعنا، وسمات الأوقات التي نعايشها، وتصوراتنا حول الآخر والعالم برمته. ففي الغالب تعمل هذه الكوارث أو الأزمات أو الأوبئة على جلاء القشرة الخارجية التي تغطي التكوينات الاجتماعية التي تصطدم بها، أو تلك القشرة التي تغطي ذوات البشر، هنا يظهر جوهر الأشياء كلها بما فيها المجتمع والإنسان، يسمح لنا هذا الظرف بالتأمل والتدبر والنظر في قلب الأشياء وجوهرها؛ جوهر الإنسان والجماعات، والمؤسسات، والمجتمع، والدولة.

وفي هذا السياق، يتضمن علم الاجتماع تراثًا علميًا قويًا ورصينًا، يتناول الكيفية التي نعزز بها القدرات الفردية والجماعية في مثل هذه الأوقات. فهناك "توماس درابيك" (Thomas E. Drabek) الذي له أكثر من دراسة: علم اجتماع الكوارث (The Sociology of Disaster) (Drabek, 2019)، الجانب الإنساني للكوارث (The Human Side of Disaster) (Drabek, 2013). ولقد جادل بأن: الكوارث غالبًا ما تخرج الأفضل لدى الأفراد، مثل: القدرة على تحمل المعاناة، الرغبة في المساعدة، الإقدام على الشجاعة والكرم، التضامن مع كل الضحايا. ولقد عبر بعض علماء الاجتماع عن بعض الظواهر التي تجسدت في وقت الأزمات والكوارث بمصطلحات أخرى، مثل: مجتمع الإيثار، التضامن الجمعي، العمل الجماعي وغير ذلك.

وما تعنيه الكارثة من خلال مقاربات علم الاجتماع، ليس سؤالًا مبتكرًا أو ما بعد حداثي، ولكنها مفهوم ظهر منذ بداية العمران البشري، مثل مفاهيم: الأمن والسلامة، والاحتياجات الأساسية للبشر، ولقد عرف عالم الاجتماع "فريتز" (Fritz) الكارثة باعتبارها: حدثًا يؤثر على المجتمع برمته، أو على بعض قطاعاته، بما يؤدي إلى تعطيل الدور الوظيفي للمجتمع ومؤسساته (Lucini, 2014: 11).

في هذا السياق، يمكن رصد وتفسير دور المعايير الاجتماعية، والنظم الثقافية التي يعيش في ظلها الأفراد، وطبيعة موقفهم من جائحة وباء كورونا، خاصة وأن هذه الجائحة ككارثة أدت إلى تعطيل النظام أو إعاقة معظم مكوناته عن أداء وظيفتها، وعلى مستوى الوحدات الوسطى – كما حددها ميرتون – يمكننا رصد وتفسير ممارسات الأسرة والسلوك العائلي الذي تم تبنيه قبل وأثناء تفشي الوباء، وكذلك الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى المجتمع المحلي، والتي تتميز بسمات مختلفة عن بعضها، وأخيرًا على المستويات الاجتماعية الكبرى، يجب على التحليل السوسيولوجي للكارثة، أن يأخذ في الاعتبار التقييم العام لإستراتيجيات تعامل الحكومة أو الدولة، من حيث الوقاية من الكوارث ومكافحتها، والتعامل معها

والاستجابة لها (Lucini, 2014: 11).

ومن الواضح أن التحرك في ظل تفشي وباء كورونا من خلال سلسلة الإجراءات الاحترازية والوقائية، قد يشكل صعوبات لكثير من الأفراد والجماعات المعرضة للخطر، فهناك بعض الجماعات التي تسكن في القرى والأماكن البعيدة جغرافيًا، قد لا تتلقى الرسائل الخاصة بطرق الوقاية وبأهم الإجراءات الاحترازية، وقد لا تعترف -أو لا تقتنع - بمثل هذه الإجراءات، ينطبق ذلك على جماعات السكان المعزولة اجتماعيًا، وأولئك الذين يعتمدون على مصادر معلومات مشكوك فيها، أو أولئك الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة، مثل هذه الجماعات قد لا تكون لديهم المعلومات الكافية حول التهديد الذي يشكله الفيروس، ويضاف إلى ذلك أن السمات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، على درجة من الأهمية، فبعض الأفراد قد يتحملون المخاطر والتداعيات المرتبطة بالوباء، في حين أن البعض الآخر قد لا يتحملونها، كما أن هناك من يتعاطى بشكل إيجابي مع إرشادات المؤسسات الحكومية (مثل: وزارة الصحة)، وهناك من يستهين بها ولا يعيرها أي اهتمام، وهذه الحالة وصفها "أولريش بيك" (بيك، ٢٠٠٦) عندما أشار إلى أن هناك ثلاثة ردود أفعال تجاه المخاطر التي يمكن أن تنتجها الكوارث في عالمنا المعاصر: الإنكار، اللامبالاة، التغيير؛ من خلال الإنكار يتصرف الفرد كما لو كان الخطر غير موجود (Norgaard, 2011)، أما من خلال اللامبالاة، فيمكن للمرء أن يعترف بالخطر دون أن يعطيه أي اهتمام. وبالتطبيق على خطر وباء كورونا، لا يمكن لهذين الردين أن ينقذانا، لذلك فلا سبيل لنا إلا في التغيير، الذي من خلاله يجب على كل فرد إعادة النظر في ممارساته، والالتزام بالإجراءات والإرشادات التي تقول بها المؤسسات الحكومية.

وتزداد صعوبة التحديات المرتبطة بكارثة وباء كورونا، عندما نفكر فيمن هو قادر على تنفيذ تدابير السلامة والإجراءات الاحترازية الموصى بها، وفي مجال دراسات الكوارث، تظهر الأبحاث أن الموارد والقدرة على الوصول إليها

ومستويات الصمود، وقابليتها للتكيف ثم التعافي، مسائل مهمة فيما يتصل بالاستماع إلى التحذيرات وتنفيذها في أي نظام اجتماعي (Walzer, 2003: 190). على سبيل المثال: قد لا يكون أمام العديد من العمال والفقراء أي خيار سوى تعريض أنفسهم وأسرهم للخطر، بسبب حاجتهم إلى أجورهم – مثل: عمال اليومية في مصر –، كما أن العديد من الأشخاص يعتمدون على وسائل النقل العام، وهناك الكثير من الأسر التي تعيش في مساكن مزدحمة، ولا يمكنهم الالتزام بالتباعد الجسدي مثلما يفعل الأثرياء.

مما سبق، وعلى خلفية تراث ودراسات الكوارث، يمكن التأكيد على أن الكوارث بشكل عام، تكشف بوضوح كلاً من قدرات النظام الاجتماعي ومكوناته (بما في ذلك الحكومة ومؤسساتها والأفراد) ونقاط ضعفه، كما تكشف طبيعة النسيج الاجتماعي. فمن الواضح من خلال مشاهدات أي باحث اجتماعي، أن هناك تفاوتات اجتماعية واقتصادية وفوارق منظمة اجتماعيًا داخل المجتمع، وانعكست بشكل واضح خلال كارثة وباء كورونا، واتساع الهوة بين قدرات الأفراد في التعامل مع مخاطر الوباء وتداعياته، ويرجع هذا إلى عدم المساواة: فهناك الذين يبقون على جدول الرواتب أثناء العمل من المنزل، مقابل أولئك الذين لا يحصلون على رواتبهم إلا إذا ظهروا في أماكن العمل، وأولئك الذين لديهم وصول سهل للغذاء الصحي، مقابل أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. يمكن تأمل ما سبق على ضوء مقاربة "سعيد المصري" حول المجتمعات الهشة (Fragile communities) والتي عرفها بأنها: "تلك المجتمعات التي تُعاني من ثقوب كثيرة في النسيج الاجتماعي والثقافي المشترك بما يسمح بتفاقم الفجوات والصراعات الاجتماعية، ولا بد لهذه الثقوب أن تنال من شرعية الدولة في نظر سكانها، باعتبار ذلك كله محصلة نهائية للهشاشة في النسيج الاجتماعي" (المصري، ٢٠٢١: ٥).

الخلاصة من التحليل النظري السابق، تتلخص في أنه إذا كان من الأهمية على

الباحثين الاجتماعيين رصد تداعيات تفشي هذا الوباء على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وعلى المؤسسات الحكومية، فإن الأكثر أهمية درس مستويات الصمود وأبعادها سواء على مستوى الحكومة أو الأفراد، أثناء مواجهة تداعيات هذه الكارثة، وهذا ما أكد عليه خبراء "مركز ستوكهولم للصمود" بقولهم: تشير الدروس التاريخية من خلال العديد من الكوارث إلى أن صمود المجتمع، سيوفر حلولًا عملية لاحتواء جائحة كوفيد ١٩، ولقد زادت أهمية الصمود في ظل هذا الوباء بسبب الموارد المحدودة للتصدي للوباء (Gordon, 2020: 645).

على هذا الأساس، تعتبر فترة تفشي الوباء، فرصة للباحثين في العلوم الاجتماعية لتحسين الفهم السوسيولوجي لمثل هذه الكوارث، من أجل التقليل مما نراه على أنه تداعيات غير مرغوبة، كما أن الجائحة توفر فرصًا لفحص جوانب البنى الاجتماعية، فكارثة تفشي وباء كورونا هي "مختبر طبيعي" يوفر فرصة لتحدي النظريات الاجتماعية القائمة وتطويرها.

(٢) نظرية مجتمع المخاطرة العالمي:

حظي مفهوم المخاطرة (Risks) على مستوى النظرية والبحث الاجتماعي بقدر كبير من الاهتمام خلال العقود القليلة الماضية، وتضاعف هذا الاهتمام مع الانتشار الواسع لمقاربة "أولريش بيك" ودراساته حول الحداثة المتأخرة ومجتمع المخاطرة العالمي، إضافة إلى إسهامات "أنتوني جيدنز" (Anthony Giddens) والتوسع في تطبيق رؤية "ميشيل فوكو" (Michel Foucault) وذلك بهدف تحليل دور المخاطرة في المجتمعات المعاصرة، وأخيرًا، هناك من الباحثين من ركز على تطبيق رؤية عالمة الأنثروبولوجيا "ماري دوجلاس" (Mary Douglas) حول المخاطرة والخطر. لقد قدم كل هؤلاء وغيرهم من المنظرين في علم اجتماع المخاطر وجهات نظر جديرة بالاحترام، ولكنها مختلفة فيما بينها، وكانت مقاربة "أولريش بيك" هي الأكثر انتشارًا، بالرغم من أنها تبدو الأقل تماسكًا، والأكثر مركزية بالنسبة للمجتمعات الغربية، وسوف نقدم هنا عرضًا مختصرًا لكنه وافٍ لكل مقاربة نظرية من هذه المقاربات الثلاث.

(أ) اتجاه مجتمع المخاطرة العالمي :

اليوم، بعد أكثر من ثلاثة عقود من نشر كتاب "بيك" الرائد "مجتمع المخاطرة العالمي"، أصبحت المخاطر أكثر أهمية من أي وقت مضى للأشخاص والمجتمعات، في مواجهة الكوارث البيئية والتكنولوجية، والأزمات المالية، والأمراض المعدية، والمهاجرين والمشردين، أو التهديد الإرهابي، أصبحت الأضرار المحتملة جزءًا من تجربتنا الحياتية الروتينية. علاوة على ذلك، تعمل المخاطر كإطار مفاهيمي مشترك وتوجه الممارسات الاجتماعية، حيث يستخدمها الناس والمؤسسات بشكل متزايد لوصف المشاكل الاجتماعية وإدارتها. ولعل هذا كله أسهم في تبلور اتجاه نظري في علم الاجتماع يحاول تفسير المخاطر وفهمها (Battistelli and Galantino, 2019: 65).

ويعتمد هذا الاتجاه على كتابات "أولريش بيك"، وبدرجة أقل على كتابات عالم الاجتماع الإنجليزي "أنتوني جيدنز"، وفي هذا السياق، لاقت كتابات "بيك" حول مجتمع المخاطر العالمي قدرًا كبيرًا من الاهتمام من قبل الباحثين الاجتماعيين، وجوهر رؤيته أن المجتمعات الغربية المعاصرة، تنتقل من اقتصاد وأسلوب الحياة التي شكلتها العمليات الصناعية وعصر الحداثة المبكرة، إلى فترة حديثة انتشرت فيها المخاطر والأخطار باعتبارها نتيجة التصنيع والتحضر والعولمة، وأدى ذلك إلى أن تسيطر المخاوف وانعدام اليقين والمخاطر على الحياة الشخصية الفردية وعلى المجال السياسي (Lupton, 1999: 23).

ويذهب "جيدنز" في هذا السياق إلى أن: الحداثة هي ثقافة مخاطر، ولا يعنى هذا أن الحياة الاجتماعية صارت أكثر خطورة، مما كانت عليه في السابق، بدلًا من هذا، أصبح مفهوم المخاطر شيئًا أساسيًا في الطريقة التي ينظم بها الفاعلون الاجتماعيون العاديون والاختصاصيون التقنيون العالم الاجتماعي (ريتزر، ٢٠٢١: ٤٥٩).

ويجادل كل من "بيك" و "جيدنز" بأنه في حين أن جميع المجتمعات في تاريخ

البشرية تعرضت للتهديدات والمخاطر، إلا أنها كانت إلى حد كبير نتيجة للطبيعة، بمعنى أن التهديدات الأساسية كان مصدرها الطبيعة، مثل: الأمراض المعدية، المجاعات، الكوارث الطبيعية. وأن الفرق في هذا العصر هو أن جزءًا كبيرًا من المخاطر مرتبط بالفعل البشري، بمعنى أنها مخاطر من صنع الإنسان (بيك، ٢٠٠٦: ٤١). يُنظر إلى الأفراد في هذا السياق على أنهم يتسببون في المخاطر، ويجب أن يكونوا مسؤولين عن مواجهتها والتقليل من تأثيراتها وحدتها، خاصة وأن هذه المخاطر أصبحت عالمية وعابرة للحدود (يتحقق ذلك في وباء كورونا) وتشمل هذه المخاطر؛ التلوث البيئي، الإشعاع، زيادة انبعاثات الكربون، حتى الكوارث الطبيعية مثل الانهيارات الأرضية والفيضانات، ينظر إليها في بعض الأحيان على أنها ناتجة عن أفعال بشرية (Lupton, 1999: 24).

ويتطلب التعامل مع هذه المخاطر اللجوء إلى الخبراء والمختصين، لذلك يجب على الأشخاص العاديين طلب المشورة من الخبراء في كثير من الحالات حول المخاطر السائدة وكيفية التعامل معها، حيث إنهم لم يعودوا قادرين بسهولة على الاعتماد على المعارف التقليدية والمعتقدات الشعبية أو الدينية لتشكيل قراراتهم بشأن هذه المخاطر، ومع ذلك أصبح الأفراد العاديون أكثر فأكثر يشككون في أحكام الخبراء والمتخصصين بشأن هذه المخاطر، ويؤدي هذا إلى فشل الحكومات في بعض الأحيان في التصرف، ونتيجة لذلك يواجه الأفراد تحديًا بسبب عدم اليقين المستمر بشأن المعلومات والنصائح التي يجب الوثوق بها. ولعل هذا الوضع تحقق إلى حد كبير في ظل جائحة كورونا، ولاحظنا أن هناك عددًا كبيرًا من الأفراد ينكرون خطورة هذا الفيروس، وينكرون أهمية الإجراءات الاحترازية التي أقرتها منظمة الصحة العالمية وأوصت بها، وحاولت الحكومة حث الأفراد على الالتزام بها (زايد، ٢٠٢١: ٣٩).

(ب) الاتجاه الثقافي – الرمزي وتفسير المخاطر:

يعتمد الاتجاه الثقافي – الرمزي على كتابات ومقاربات "ماري دوجلاس"

(Douglas, 1985, 1992)، والتي لم يكن لها نفس قوة وانتشار اتجاه المخاطر العالمية، ربما لأنها عالمة أنثروبولوجيا ثقافية، وتكتب من خارج علم الاجتماع، إلا أنه مع ذلك، كان لعملها بعض التأثير على التنظير الاجتماعي، وبعض البحوث الميدانية حول المخاطر.

وتذهب "دوجلاس" إلى أن الأفكار والتصورات التي تتكون حول المخاطر هي جزء من التفاهمات والممارسات الثقافية والرمزية المشتركة، والتي تقوم على التوقعات والمسؤولية الاجتماعية، وأن المعتقدات الثقافية الراسخة تساعد الأفراد على فهم المخاطر، وبالتالي فإن فهم المخاطر ليس فرديًا، بل جماعيًا ومشتركًا داخل المجتمع (Zinn, 2006: 276). يمكن على ضوء هذه الفكرة أن نتأمل انتشار أدعية رفع الوباء، التي راجت ولقيت قبولًا واستحسانًا كبيرًا لدى جماعات شتى في المجتمع المصري، وقد ميز (مزيد، ٢٠٢١: ١٤) بين ثلاث توجهات متضمنة في الخطابات الثقافية حول وباء كورونا، تكشف عن أساليب تفكير مختلفة هي: **الأول:** توجه ديني يتعامل مع الجائحة على أنها "ابتلاء" أو "عقوبة" – ابتلاء لأهل "الإيمان" وعقوبة لأهل "الكفر والشرك" – يرفعها الدعاء والاستغفار. **الثاني:** توجه شعبي يرفض الأخذ بأسباب العلم ويأخذ بالوصفات الشعبية، وفي هذا السياق استحدثت منظمة الصحة العالمية مصطلحًا هو (infodemic) ومعناه "وباء معلوماتي" حيث يقع كثير من غير المتعلمين ضحاياه، فيتعاملون مع المقولات الشعبية الرائجة على أنها حقائق، ومع الحقائق العلمية والصحية والأخبار الصادقة على أنها "إشاعات". **الثالث:** توجه علمي يتعامل مع كورونا بالحقائق والأرقام والوثائق ودراسات الحالة، يتناول بالمنطق العلمي واللغة العلمية الأسباب، والأعراض، وطرق الوقاية، والعلاج.

تبدو المخاطر على ضوء هذا الاتجاه وكأنها إستراتيجية ثقافية، تجعل المجتمعات أو الجماعات الفرعية تشعر بالخطر والتهديدات التي تتصورها من خلال الغرباء أو الآخرين، وبالتالي فإن معتقدات وممارسات المخاطر هي بمثابة

طرق للحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار والنظام، وتعمل أفكار المخاطر على حماية الحدود الرمزية، وإدارة التهديدات المرتبطة بالنظام الاجتماعي (Lupton, 1999: 35).

وقدم كل من "لاش" (Lash) و "لوبتون" (Lupton) إسهامات مهمة في تطوير هذا الاتجاه، إذ تبني "لاش" مقولة "ثقافة المخاطر" (Risk Culture) واهتمت "لوبتون" بالمدخل الاجتماعي الثقافي لبحث العلاقة بين المخاطر والثقافة (إبراهيم، ٢٠٠٩: ١٩).

(ج) الحوكمية وتفسير المخاطر وإدارتها:

يعتمد اتجاه "الحوكمية" (Governmentality) على كتابات "ميشيل فوكو"، حول كيفية التحكم في المجتمعات الحديثة وتنظيمها بطرق تدعو إلى المشاركة التطوعية من المواطنين، وبالرغم من أن "فوكو" نفسه لم يكتب بشكل مكثف عن المخاطر، إلا أن هناك عددًا من الباحثين مثل: "كاستل" (Castel, 1991)، و "إيوالد" (Ewald, 1991) و "دين" (Dean, 1999)، اتبعوا مقاربته في تفسير المخاطر (Lupton, 1999: 35). وناقشوا الدور الذي تلعبه المخاطر في تنظيم المجتمعات الحديثة، التي يصفونها بـ "الليبرالية الجديدة". تتميز المجتمعات الليبرالية الجديدة بنهج للحكم السياسي الذي يناصر الحرية والحقوق الفردية، ضد التدخل المفرط للدولة، وتعتبر معارف الخبراء أساسية بالنسبة للحكومة الليبرالية الجديدة، حيث توفر المبادئ التوجيهية التي يتم بموجبها تقييم المواطنين ومقارنتهم بالمعايير وجعلهم منتجين.

ويشير مفهوم "الحوكمية" كما استخدمه "فوكو" إلى: فن الحكم الذي يهدف إلى تنظيم السكان وضبط سلوكهم عبر المعرفة والخطاب السياسي وتقنيات القوة، التي توفر لأجهزة الدولة سيطرة على الأفراد من ناحية، وتجعل الذوات الفردية قادرة على الانضباط الذاتي، ومن ثم الخضوع من ناحية أخرى، والحوكمية وفق ذلك المعنى، تجمع بين تقنيات الضبط والنظام من جهة، وتكنولوجيا الانضباط الذاتي

من جهة أخرى، وغاية الحوكمية هي المساهمة في إرساء سلطة نظام يخضع له الأفراد في شتى الحقول التي يتحركون في دوائرها عبر ممارساتهم اليومية (زايد، ٢٠١٣: ١٤).

يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن المخاطر مفهوم مركزي، ينشأ مع التحديث، ويركزون على الخطابات التي تحيط بالمخاطر وتتبناها، والطرق المنظمة للحديث عن المخاطر، والجانب الحاسم للمخاطر هنا، هو أنها آلية رئيسة يتم من خلالها تشجيع الأفراد في المجتمع على الانخراط في التنظيم الذاتي، وهنا يتم الاعتماد على مفهوم "فوكو" حول السلطة التأديبية، أو الطرق التي يتم من خلالها تنظيم المواطنين من قبل الدولة وأجهزتها، هنا، في المجتمعات الحديثة، لا يتم تنظيم المواطنين صراحة في غالبية الأحيان من خلال إستراتيجيات قمعية، بدلًا من ذلك، يتم تشجعيهم على تبني ممارسات محددة طواعية (Zinn, 2006: 277). قد تشمل هذه الممارسات: الحجر المنزلي، ارتداء الكمامة، التباعد الجسدي.

ومع انتشار الخطابات حول المخاطر، يلزم المزيد من ممارسات تجنب المخاطر من "المواطن الصالح"، لقد أصبح تجنب المخاطر مشروعًا أخلاقيًا، يتعلق بقضايا ضبط النفس ومعرفة الذات وتحسين الذات، والأخذ بالانضباط الذاتي، ويعتبر الأفراد أنفسهم مسؤولين عن ملاحظة تحذيرات المخاطر والتصرف وفقًا لها، أو ضبط سلوكهم وفقًا لها.

(٣) مقاربة القدرة على الصمود ومواجهة تفشي وباء كورونا:

لو فهمنا تفشي وباء كورونا على أنه كارثة، فمن المهم رصد وتفسير استجابات الحكومة والمجتمع لها، ولو فهمنا هذه الكارثة على ضوء المخاطر التي ترتبط بها، يصبح من المهم كيف تبني الحكومة والأفراد معارفهم بهذه المخاطر؟ وما الطريقة التي يتعامل كل منهما بها مع المخاطر؟ سواء في المجال العام أو الخاص، ومهما كان الاتجاه النظري الذي سوف يعتمد عليه في تقديم مقاربة حول هذا الوباء، فإنه من الثابت أن جائحة كوفيد ١٩ وتأثيراتها على مختلف المستويات، تؤكد الحاجة إلى

مستويات عالية من الصمود والقدرة على التحمل والمرونة، سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات، ولقد أكد "جوردون" (Gordon, 2020: 645) على الحاجة إلى تبني الصمود للعيش مع عدم اليقين الملازم لهذا الوباء، والاستعداد للاضطرابات في مختلف المجالات الحياتية.

ونظرًا لأهمية مقاربة الصمود، فإن الباحث في هذا الجزء سوف يقدم رؤية تحليلية حول الصمود كاتجاه نظري وتطبيقي للتعامل مع الكوارث بشكل عام، وجائحة كورونا بشكل خاص، وذلك على النحو التالي:

(أ) التأصيل النظري لمفهوم الصمود:

تعتبر مقاربة الصمود (Resilience)[١] فلسفة ومنهجية أكثر فعالية في التعامل مع الكوارث والمخاطر المختلفة، وتحليل المخاطر النظامية، والتي يصعب تحليلها من خلال منهجيات تحليل المخاطر التقليدية، وبشكل عام يتضمن الصمود الاستعداد الجيد للمخاطر، وما ينتج عنها من اضطرابات، والتعامل معها، والتكيف مع الظروف الاستثنائية، التي تنتجها الكوارث، والتعافي منها في أسرع وقت. ويتطلب هذا الوضع مستويات عالية من المرونة (Flexibility) والقدرة على الصمود والتكيف.

والأصل في نشأة مفهوم الصمود، أنه لا ينتمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وبدلًا عن ذلك، هو مفهوم مستعار من العلوم الطبيعية، ويعنى القدرة والسعة الاستيعابية للمعادن، والتي يمكن من خلالهما أن تقاوم المعادن الأضرار التي يمكن أن تلحق بها وتتحملها، وأن تعود إلى حالتها الأصلية (أبو دوح، ٢٠٢١: ٧).

وبالرغم من تعدد معاني "الصمود" بتعدد الباحثين وتخصصاتهم، إلا أن

---

(١) يتم ترجمة مصطلح (Resilience) بعدد من المصطلحات، منها؛ الجَلَد (الصَّبْرَ، القُوَّةَ، الاسْتِمَاتَةَ) والمرونة والصلابة، والقدرة على التحمل، ولكن الباحث من خلال مناقشات مع عدد من الأساتذة والباحثين، استقر على ترجمتها بالصمود أو القدرة على الصمود.

المفهوم العام للصمود، يؤكد القدرة على التعافي من المخاطر والآثار السلبية في أعقاب كارثة ما (Amir, 2018: 6). ومع ذلك فإن ما يؤسس القدرة، يختلف باختلاف التعريفات، على سبيل المثال: تعرف إستراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث (UNISDR) الصمود بأنه: قدرة نظام أو مجتمع معرض للمخاطر على مقاومة، واستيعاب، وتحمل، آثار هذه المخاطر في الوقت الملائم، وبالطريقة الفعالة (أبو دوح، ٢٠٢١: ٨). وانعكس هذا التعريف في إطار عمل "هيوجو ٢٠٠٥ – ٢٠١٥" (٢٠٠٨) والذي يعتبر جهدًا علميًا منظمًا لتعزيز القدرة على الصمود ومستوياتها في مواجهة الكوارث في جميع أنحاء العالم.

ولقد عرف كل من (Healy and Zolli, 2013) الصمود بأنه: قدرة نظام أو مؤسسة أو شخص على الحفاظ على هدفه الأساسي ووظيفته في ظل مواجهة الظروف المتغيرة والطارئة بشكل كبير. وحقيقة جوهر الصمود يرتبط بالقدرة على التحمل والمرونة والبقاء والاستمرار والحفاظ على الدور والوظيفة المعنية (سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات، أو المجتمعات) في ظل ظروف خارجية ومعاكسة أو في ظل أوقات الأزمات والكوارث (Pede, 2020: 27).

وقد حدد المجلس القومي للبحوث بالولايات المتحدة الأمريكية الصمود بأنه: القدرة على الاستعداد والتخطيط والاستيعاب والتعافي والتكيف بنجاح كبير مع الأحداث الضارة (Maurer, 2016: 13). إذن يتعلق الأمر بالقدرة على تفادي الأحداث الصعبة والكوارث، والاستجابة لها في حال وقوعها، وتحمل تداعياتها، والتعافي والتكيف بالطرق المثلى.

ونمت - في السنوات الأخيرة - الأدبيات والدراسات حول الصمود على نحو كبير، ويرجع ذلك لاتساع نطاق المخاطر والكوارث التي يواجهها العالم المعاصر مؤخرًا، وهو اتجاه متزايد، دفع أحد الباحثين "سكوت نولز" (Scott Knowles, 2016) إلى تسمية هذه الفترة بـ "ثورة الصمود" (The Resilience Revolution). ومع هذا الاتجاه أصبحنا بصدد العديد من الرؤى والمقاربات التي

تسعى إلى معالجة الصمود من زوايا مختلفة وتوجهات منهجية عديدة، واتسمت هذه الإسهامات بأنها متعددة التخصصات، وأنها تحاول تقديم مقاييس ومؤشرات للقدرة على الصمود، وهناك من حاول ربط الصمود بمستويات السلامة (Hollnagel et al, 2007)، وهناك دراسات أكدت أهمية السمات الاجتماعية والتنظيمية باعتبارها العنصر الأساسي الذي تنشأ منه القدرة على التحمل والارتداد، وهما جوهر الصمود، وأخيرًا، التراث المرتبط بعلم الاجتماع الذي ربط الصمود بأرصدة المجتمع من رأس المال الاجتماعي والثقة، واعتبار الجماعات المحلية والأسر كأسس وقواعد للصمود (Lee, 2020: 33).

ومع هذا التطور، أصبح مفهوم الصمود مطروحًا بشدة في العلوم الاجتماعية، خاصة عندما تم ربطه من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية بالمخاوف المتزايدة بشأن التغير المناخي، وأصبح المفهوم أكثر رسوخًا من أي وقت مضى في الرؤى والتحليلات الاجتماعية، ولقد تجاوز الباحثون في العلوم الاجتماعية مسألة التشبيهات البسيطة لمفاهيم الضعف والصمود والمرونة المرتبطة بالنظم الطبيعية، وتم تطويرها بشكل أكبر من خلال تنقيح سمات النظم الاجتماعية، ومن الأمثلة على ذلك: مفهوم النظم البيئية الاجتماعية، والنظم البيئية البشرية، وهذه المفاهيم تتميز بوصف العوامل الحيوية والجغرافية والطبيعية والاجتماعية، بأنها متفاعلة بشكل تبادلي، ويتضح كل هذا الطرح من خلال مفهوم الصمود المجتمعي (Societal Resilience) (Francis, Bekera, 2014).

ويعتمد مفهوم الصمود المجتمعي بشكل أساسي على قدرات البنى الاجتماعية – مثل: الأفراد، الجماعات، المنظمات، المجتمع – إذا واجهت بعض الأحداث الخطيرة. ووفقًا لوجهة نظر عامة، يمكن تعريف الصمود المجتمعي بأنه: قدرة الأفراد في جماعة (رسمية أو غير رسمية) على مواجهة المخاطر الناشئة نتيجة كارثة ما (Lucini, 2014: 40).

ويمكن التمييز بين مستويين للصمود؛ **الأول:** الصمود على مستوى المجتمع،

ويشير إلى قدرة المجتمعات التي تتمتع بموارد جيدة على تحمل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، في ظل أوقات الكوارث والأوبئة. **الثاني:** الصمود على المستوى الفردي، ويشير إلى قدرات الأفراد على مواجهة التغيرات في نمط حياتهم في ظل الظروف الطارئة، التي تؤدي إلى تعطيل الروتين اليومي لحياتهم (Mental Health Foundation, 2020).

(ب) صمود الأفراد والحكومات والتأهب للكوارث:

بعد التجربة التي عايشها العالم مع تفشي وباء كورونا، وما زال يعايشها حتى الآن، لن يكون من المستغرب القول بأنه من الطبيعي أن تحدث الكوارث والأزمات، والقاسم المشترك بين الكوارث التي تقع خلال السنوات الأخيرة، مثل: الحوادث الإرهابية، تفشي وباء، الفيضانات والأعاصير المدمرة، غير أنها أشكال مختلفة من الكوارث، التي ينتج عنها عدد كبير من المخاطر والتداعيات، وصور الدمار، وقدر من الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية، إنها جميعًا تشترك في سمة واحدة، وهي أن كل واحدة منها عبارة عن غزو ضد النظام الاجتماعي، أو بمثابة تهديد مباشر ووجودي للمجتمع ومكوناته.

ويحدد النظام الاجتماعي، الذي تم اختراعه من أجل ضبط حياة البشر وسلوكياتهم، ودعم رفاهيتهم وأمنهم، كيف يمكن للمجتمع أن ينجو من مثل هذه الكوارث، وما تخلفه من اضطرابات، سواء أكانت هذه الكوارث طبيعية أو من صنع البشر، أو مزيجًا من الاثنين، وبعبارة أخرى تحدد قدرة المجتمع وأفراده وجماعته ونظمه على الصمود والتحمل والجَلَد، ما إذا كانت الأزمات المترتبة على وقوع كارثة ستكون قصيرة أم طويلة العمر في أعقاب الكارثة (أبو دوح، ٢٠٢١: ٤).

ولقد أكد "توماس درابك" (Drabek, 1986: 6) أن هناك تباينًا في الاستجابة البشرية للكوارث والمخاطر، وذلك بتباين درجات صمود المجتمع، لقد أصبحت قدرة المجتمع على الصمود مفهومًا مهمًا لتوصيف وقياس قدرات السكان

والمنظمات الحكومية، على توقع أم استيعاب أم التعافي من آثار كارثة أو حدث خطير في الوقت المناسب، وبطريقة فعالة.

ويتضمن مفهوم الصمود، أن يكون الأفراد والجماعات والحكومات في حالة التأهب والاستعداد للعيش مع الكوارث ومخاطرها ومواجهتها والتعافي منها في أقصر وقت ممكن وبفعالية، ويعتبر التأهب للكوارث على مستوى الأفراد والحكومات من المكونات المهمة للصمود، كما أنه مرحلة من المراحل الأساسية لمواجهة الكوارث وإدارتها، كما هو موضح في الشكل التالي:

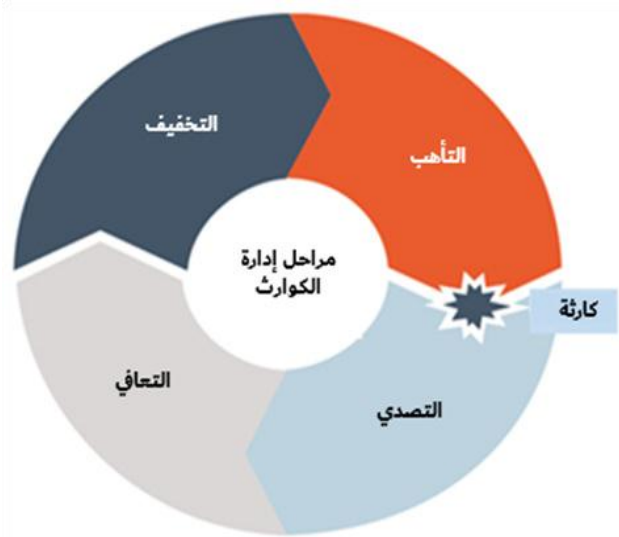

الشكل (١): المراحل الأساسية لمواجهة الكوارث وإدارتها

ويشير التأهب إلى القدرات والمعارف التي قامت بتنميتها الحكومات أو الأفراد والجماعات، أو منظمات الاستجابة الفنية، والتي تمكنهم من توقع أحداث، أو ظروف الأخطار المحتملة، أو الوشيكة، أو الحالية، والاستجابة لها بصورة فعالة (أبو دوح، ٢٠٢١: ١٠).

ولو تقدمنا خطوة في هذه الرؤية التحليلية، يمكن التأكيد على ما سبق الإشارة إليه وهو أن تفشي وباء كورونا أدى إلى كارثة وخسائر كبيرة ضربت العالم كله، ولقد أشار الوباء بوضوح إلى هشاشة بعض النظم القائمة، وأدى النقص في بعض

الحاجات الأساسية؛ كالمستلزمات الطبية وأدوات الوقاية، إلى تفشي الوباء على نطاق واسع، ولقد أصيب ملايين من البشر، وتعرضوا لخطر الموت والتهديد.

وأظهر تفشي الوباء أيضًا، كيف أن العوامل الشخصية والذاتية والاجتماعية، مثل: الثقة في المؤسسات، والاستعداد لاتباع النصائح والتعليمات الصادرة من الحكومات والمؤسسات ذات الصلة، ومشاعر الانتماء للمجتمع، يمكن أن تلقي بتأثيراتها على التعامل مع الوباء وتداعياته المختلفة.

وأكدت تجربة معايشة وباء كورونا أهمية كافة الممارسات والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد العاديون والمتطوعون والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، في إنتاج وتحسين المعرفة العلمية المشتركة حول الوباء، وتحسين طرق الاستجابة له، وتدعيم ممارسات الوقاية، وهذا ما يؤكده تراث دراسة الأزمات، حيث تشير إحدى الدراسات (Lucini, 2014: 9) إلى أنه خلال إدارة الأزمة لا بد أن يكون هناك توازن وتنسيق بين المؤسسات المختلفة، والجماعات المحلية والمؤسسات المدنية؛ لأن الأزمات يمكن أن تخلق حالات من الاضطراب على مستوى النظام الكلي (الماكرو).

هنا، يمكن القول بأن درجة صمود المؤسسات الحكومية ومرونتها تحدد إلى حد كبير مستوى نجاح طريقة إدارة الأزمة، ودرجة صمود الأفراد والجماعات، يمكن أن تسهم في زيادة أو التقليل من فعالية هذه الطريقة وإجراءاتها المختلفة.

ولقد وصف كل من "راموس" (Ramos) و "هاينز" (Hynes) (2020) هذه الحالة من خلال مقاربة "الصمود المؤسسي والاجتماعي"، ويشير هذا المفهوم إلى قبول الطبيعة غير المؤكدة للتهديدات، والتعامل معها من هذا المنطلق، وتعطي هذه المقاربة الأهمية الأكبر لمبدأ الصمود عن مبدأ الكفاءة، وأنه من الضروري تكامل المقاربة القائمة على المخاطر مع المقاربة القائمة على الصمود لإدارة الكوارث المرتبطة بالأوبئة والأمراض المعدية ومختلف التهديدات التي تواجه النظم المختلفة، إن إدارة المخاطر من قبل نظام قائم على الصمود والمرونة، من شأنه

تحديد أوجه عدم اليقين (المخاطر غير المتوقعة) التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على الصمود (Ramos and Hynes, 2020: 12). فالصمود هنا يتضمن قدرة النظام (فرد أم حكومة) على الثبات والاستمرار والتحمل.

رابعًا- الإجراءات المنهجية للدراسة:

أشار التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية (UNESCO, 2010: 9) إلى أن العلوم الاجتماعية منوطة بأن تواجه العالم، ويشير هذا إلى ضرورة أن يتناول الباحثون في العلوم الاجتماعية التحديات والتهديدات التي يمكن أن تؤثر على المجتمعات البشرية، وعلى هذا الأساس تأتي الدراسة الحالية للاشتباك مع جانب من جوانب تفشي وباء كورونا، الذي يعتبر بمثابة تهديد مباشر للنظام الاجتماعي ومكوناته، على مستوى العالم كله.

(١) نوع الدراسة:

لقد أثبت انتشار فيروس كورونا وتأثيراته، والإجراءات المرتبطة بالاستجابة له، أننا نعيش في لحظة مليئة بالتقلب والتحول وعدم اليقين، ولهذا تعتبر هذه الدراسة مجرد محاولة استطلاعية، فهي دراسة استكشافية، بهدف الكشف عن مستويات الصمود التي تميز بها كل من الأفراد والحكومة أثناء بداية تفشي وباء كورونا.

(٢) أسلوب الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي، من خلال عمل مسح ميداني، بالاعتماد على أداة الاستبيان الإلكتروني كأداة لجمع البيانات. وتم صياغة الاستبيان بناء على عدد من المحاور؛ منها **المحور الأول:** البيانات الأساسية، **المحور الثاني:** قدرة الأفراد على الصمود، وتضمن عددًا من الأبعاد، مثل: طبيعة معرفة الأفراد ومصادرها بفيروس كورونا، مستويات التزام الأفراد بالإجراءات الاحترازية والوقائية، مستويات الخوف والقلق والهلع الاستهلاكي، وأخيرًا، التضامن والتعاون

بين الأفراد. أما **المحور الثالث:** كان حول قدرة الحكومة على الصمود والاستجابة لتفشي وباء كورونا، وتضمن هذا المحور عددًا من الأبعاد، مثل: استجابة الحكومة لظهور الفيروس وانتشاره، مدى توفير الحكومة للخدمات والسلع واحتياجات الأفراد، مستويات رضا الأفراد عن أداء الحكومة واستجابتها للأزمة. وبعد ذلك تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع ومناهج البحث، الذين اقترحوا عددًا من الملاحظات والتعديلات، التي أسهمت في تطوير الاستبيان.

ولقد قام الباحث بنشر وإرسال الاستبيان الإلكتروني عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، وذلك خلال الفترة من منتصف شهر مارس ٢٠٢٠ إلى نهاية شهر أبريل ٢٠٢٠.

ولقد استجاب للاستبيان الإلكتروني (٣٨٠) مبحوثًا، وبعد المراجعة المكتبية للاستجابات، واستبعاد الاستجابات غير المكتملة، استقر حجم العينة على (٣١٠) مبحوثين، ووفق تلك الطريقة تعتبر العينة عمدية؛ حيث أكدت بعض كتب مناهج البحث على أن العينة التي يتم الوصول إليها من خلال نشر الاستبيان وتداوله إلكترونيًا، تعتبر عينات عمدية. ويمكن تبرير ذلك، بناء على أنه خلال هذه الفترة، كان من الصعب اختيار عينة عشوائية، ومقابلة المبحوثين وجها لوجه، في ظل إجراءات الحجر المنزلي، والتباعد الاجتماعي.

(٣) التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

تعتبر المفاهيم "وحدة التفكير الأساسية" (بورتا؛ كيتنج، ٢٠٢١: ٣٠٩) وتقوم هذه الدراسة على مفهوم أساسي هو "الصمود"، وتميز الدراسة بين الصمود على مستوى الأفراد، والصمود على مستوى الحكومة. ونحاول فيما يلي تقديم تعريف إجرائي لكل منهما، وتحديد أهم مؤشرات القياس كما تحققت في الاستبيان.

(أ) الصمود على مستوى الأفراد:

لقد سلطت جائحة كورونا الضوء بشكل أكبر على الحاجة إلى زيادة القدرة على الصمود لدى الأفراد والجماعات، من أجل تحمل وإدارة الآثار السلبية لأي أزمة والحد منها، فالصمود مهم لكل فرد تقريبًا سيواجه حدثًا ضارًا كبيرًا في أي مرحلة من حياته، سواء أكان ذلك على مستواه الشخصي، أو على المستوى الاجتماعي العام، فوجود أفراد يتمتعون بالصمود يقلل من التكاليف، ويحد من الخسائر التي يمكن أن تسببها المشكلات الشخصية أو المشكلات الاجتماعية أو الكوارث. إن وجود أفراد وجماعات يتمتعون بمستويات عالية من الصمود يقلل من التكاليف (أي يقلل من وظيفة الضرر) للأزمات المستقبلية، وهذا أمر مهم في بيئة عالمية تكتظ بالمخاطر (Johnston et al, 2020) ولذلك يصبح من الأهمية رصد وقياس مستويات الصمود وأبعاده في وقت الأزمات، للتعرف على الواقع وتقييم جوانب الضعف، حتى يمكن علاجها وتقويتها من أجل المستقبل.

بناء على ما سبق، يشير التعريف الإجرائي للصمود على مستوى الأفراد إلى: قدرة الأفراد على الاستجابة لتفشي وباء كورونا، والتعامل مع تداعياته بطريقة سريعة وفعالة، ويمكن قياس ذلك من خلال عدد من الأبعاد، وذلك على النحو التالي:

- ✓ الحرص على زيادة المعرفة بفيروس كورونا وخطورته من المصادر ذات الثقة.
- ✓ الالتزام بالإجراءات الاحترازية والوقائية التي أوصت بها الحكومة والمؤسسات ذات الصلة.
- ✓ مستويات الخوف والقلق من تفشى وباء كورونا، والهلع الاستهلاكي (الإقبال الكبير على شراء السلع وتخزينها).
- ✓ التضامن الجمعي مع الآخرين سواء من خلال التبرع أو التطوع أو تقديم التوعية.

(ب) الصمود على مستوى الحكومة:

لقد أشار "أولريش بيك" بشكل صريح إلى أن الحكومة هي مدير المخاطر المطلقة؛ لأنها تملك القدرات الفريدة للتدخل، وفي وسعها التأثير على التداعيات المباشرة للمخاطر وتوزيعها والتقليل من حدتها (بيك، ٢٠٠٦: ٢٥٠). ومن المؤكد أن المؤسسات الحكومية تأثرت بشدة من تفشي وباء كورونا، لقد عطّل الوباء بدرجات متفاوتة الأداء العادي للمؤسسات الحكومية، وخلق الوباء حاجة ملحة إلى الاستجابة بسرعة وبتدابير جذرية لمواجهة الوباء، مما ضاعف الضغط والمخاطر على المؤسسات الحكومية، ولا شك في أن الحكومات التي اتسمت بمستويات صمود عالية كانت استجاباتها لكل ذلك تتسم بالفعالية والنجاح إلى حد كبير.

ويشير التعريف الإجرائي للصمود على مستوى الحكومة إلى: قدرة المؤسسات الحكومية على الاستجابة السريعة والفعالة لتفشي وباء كورونا، وتطبيق الإجراءات الاضطرارية والاحترازية، وأداء دورها خلال الأزمة بشكل سريع وفعال. وسوف يتم قياس الصمود على مستوى الحكومة المصرية، من خلال أفراد العينة بناء على عدد من الأبعاد، وذلك على النحو التالي:

- ✓ مستوى رضا عينة الدراسة عن أداء الحكومة لوظائفها أثناء الأزمة.
- ✓ مدى رضا عينة الدراسة عن أداء بعض المؤسسات الحكومية ذات الصلة بأزمة تفشي الوباء.
- ✓ توفير السلع الأساسية والاحتياجات الأساسية بشكل كافٍ، وعدم رفع أسعارها أثناء الوباء.

(٤) خصائص عينة الدراسة:

وصل عدد العينة إلى (٣١٠) مبحوثين، وتنوعت سماتهم وخصائصهم الاجتماعية وبياناتهم الأساسية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١): توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	١٣٣	٤٢.٩٠٪
أنثي	١٧٧	٥٧.١٠٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول رقم (١) توزيع العينة حسب النوع، حيث بلغت نسبة الذكور (٤٢.٩٠٪)، بينما بلغت نسبة الإناث (٥٧.١٠٪).

جدول رقم (٢): توزيع عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	العدد	النسبة
قرية	٨٩	٢٨.٧١٪
مدينة	٢٢١	٧١.٢٩٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول رقم (٢) مكان إقامة عينة الدراسة، التي تعتبر عينة حضرية، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذي يقيمون في المدينة (٧١.٢٩٪)، بينما بلغت نسبة العينة الذين يقيمون في قرية (٢٨.٧١٪).

جدول رقم (٣): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
عزب	١٠١	٣٢.٥٨٪
متزوج	١٩٦	٦٣.٢٣٪
مطلق	١١	٣.٥٥٪
أرمل	٢	٠.٦٥٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول رقم (٣) أن توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية جاء على النحو التالي؛ النسبة الأعلى من عينة الدراسة وبلغت (٦٣.٢٣٪) كانت حالتهم الاجتماعية "متزوج"، تليها الحالة الاجتماعية "عزب" بنسبة (٣٢.٥٨٪)، وفي المرتبة الثالثة بنسبة (٣.٥٥٪) حالتهم الاجتماعية "مطلق"، وأخيرًا بنسبة (٠.٦٥٪) كانت حالتهم الاجتماعية "أرمل".

جدول رقم (٤): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
يجيد القراءة والكتابة	١	٠.٣٢٪
مؤهل متوسط أو فوق متوسط	٢٥	٨.٠٦٪
مؤهل عالٍ	١٠٤	٣٣.٥٥٪
دراسات عليا	١٨٠	٥٨.٠٦٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

من خلال بيانات الجدول رقم (٤) يتضح أن عينة الدراسة متعلمة، حيث بلغت نسبة المبحوثين من الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) (٥٨.٠٦٪)، تليها نسبة أصحاب المؤهلات العليا (٣٣.٥٥٪)، وفي المرتبة الثالثة أصحاب المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة (٨.٠٦٪)، وفي المرتبة الأخيرة من يجيدون القراءة والكتابة بنسبة (٠.٣٢٪).

جدول رقم (٥): توزيع عينة الدراسة حسب السن

فئات العمر	العدد	النسبة
أقل من ٢٥ سنة	٢٨	٩.٠٣٪
من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٥	١٤٣	٤٦.١٣٪
من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	٩٥	٣٠.٦٥٪
من ٤٥ سنة إلى ٥٥ سنة	٣٤	١٠.٩٧٪
من ٥٥ سنة فأكثر	١٠	٣.٢٣٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن نسبة (٤٦.١٣٪) تقع في الفئة العمرية (٢٥ – ٣٥ سنة)، ونسبة (٣٠.٦٥٪) تقع في الفئة العمرية (٣٥ – ٤٥ سنة)، أي أن العينة تعتبر عينة شبابية، وفي المرتبة الثالثة بنسبة (١٠.٩٧٪) تقع في الفئة العمرية (٤٥ – ٥٥ سنة)، تليها في المرتبة الرابعة بنسبة (٩.٠٣٪) في الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة)، وأخيرًا، نسبة (٣.٢٣٪) تقع في الفئة العمرية (٥٥ سنة فأكثر).

جدول رقم (٦): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العملية

الحالة العملية	العدد	النسبة
يعمل	٢٤٩	٨٠.٣٢٪
لا يعمل	٦١	١٩.٦٨٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول رقم (٦) أن نسبة (٨٠.٣٢٪) من العينة يعملون، بينما نسبة (١٩.٦٨٪) من العينة لا يعملون.

خامسًا- نتائج الدراسة الميدانية: التحليل والتفسير:

تتناول الدراسة في هذا القسم تحليل البيانات الميدانية، وتناقش النتائج التي تم التوصل إليها وتفسرها، وذلك على النحو التالي:

(١) قدرة الأفراد على الصمود في ظل تفشي وباء كورونا في المجتمع المصري:

دائمًا تكشف الأزمات السمات المخبوءة في بنية المجتمع، وأبرزها تلك الأزمات التي تهدد حياة الأفراد واستمرارية الاجتماع والعمران الإنساني بشكل مباشر، والتي تحمل في طياتها الخطر وعدم اليقين؛ خطر أن يدق الموت بابك بشكل مباشر، أو أبواب من حولك، وعدم اليقين حول مستقبل هذا الخطر، ومتى وكيف ينتهي؟ ووفقًا لتلك المعاني السابقة، تعتبر أزمة تفشي فيروس الكورونا

«كوفيد-١٩»، إحدى الأزمات الكاشفة التي تضرب أرجاء العالم، بلا رحمة أو هوادة. ويعتبر علم الاجتماع الأوبئة والأمراض المعدية والفيروسات القاتلة، من أقوى أنواع الخطر وأكثرها دلالة؛ تكمن قوتها في حصد الأرواح، وتتضح دلالاتها في الكشف عن خفايا البنية الاجتماعية برمتها، وأنها اختبار حقيقي للإنسان ونوعيته، حيث إن هذا الخطر قد يخرج أحسن ما لديه، أو أسوأ ما يخفيه. ولهذا من المهم رصد وتفسير استجابة الأفراد ومستويات الصمود التي يتمتعون بها وهم يواجهون أزمة تفشي وباء كورونا.

(أ) طبيعة المعرفة بفيروس كورونا وخطورته، ومصادرها ودرجة الثقة فيها:

من مكونات الصمود على مستوى الأفراد في الاستجابة لوباء كورونا، مستوى معرفتهم بطبيعة الوباء، ومصادر هذه المعرفة، فكلما كانت المعرفة مؤسسة على مصادر موثوقة، وقائمة على الحقائق العلمية، كان الأفراد أكثر صمودًا في التعامل مع الكارثة الوبائية وتداعياتها، وهذا ما سوف نحاول التحقق منه من خلال البيانات الميدانية.

جدول رقم (٧): توقيت معرفة فيروس كورونا لأول مرة

التوقيت	العدد	النسبة
ديسمبر ٢٠١٩	٨١	٢٦.١٣٪
يناير ٢٠٢٠	١٢١	٣٩.٠٣٪
فبراير ٢٠٢٠	٦٨	٢١.٩٤٪
مارس ٢٠٢٠	٤٠	١٢.٩٠٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

يوضح جدول رقم (٧) أن نسبة (٣٩.٠٣٪) من العينة وهي النسبة الأكبر،

سمعت عن فيروس كورونا لأول مرة خلال شهر يناير ٢٠٢٠، تليها بنسبة (٢٦.١٣٪) من العينة سمعت عن الفيروس في شهر ديسمبر ٢٠١٩، بينما نسبة (٢١.٩٤٪) من العينة سمعت عن الفيروس في شهر فبراير ٢٠٢٠، وأخيرًا بنسبة (١٢.٩٠٪) من العينة سمعت في شهر مارس ٢٠٢٠.

وتوضح هذه النسب أن معرفة غالبية العينة جاءت في فترة مبكرة، بالرغم من أن مصر أعلنت عن أول حالة إصابة بها في خلال شهر مارس ٢٠٢٠، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية العينة متعلمة، ويتضح هنا أن أكثر من نصف العينة سمعوا عن الفيروس لأول مرة خلال شهري ديسمبر ٢٠١٩ ويناير ٢٠٢٠. ويتفق ذلك مع إعلان الصين عن الحالة الأولى المصابة والإبلاغ عنها رسميًا في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (Jandric, 2020: 1). وسبق ذلك الكثير من التغطيات الإعلامية والصحفية عبر العديد من وسائل الإعلام، بمعنى أن مصادر المعرفة بالفيروس كانت متاحة، وسهل الوصول لها عبر عالم السماوات المفتوحة.

جدول رقم (٨): إدراك عينة الدراسة لخطورة فيروس كورونا

الإجابة	العدد	النسبة
أدركت خطورة الفيروس بمجرد أن سمعت عنه	٧٠	٢٢.٥٨٪
لم أدرك خطورة الفيروس إلا بعد فترة	٢٢٦	٧٢.٩٠٪
ما زلت غير مقتنع بخطورة الفيروس حتى الآن	١٤	٤.٥٢٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

تكشف بيانات الجدول (٨) عن مدى وعي وإدراك عينة الدراسة للمخاطر المرتبطة بتفشي وباء كورونا، وأشارت نسبة (٧٢.٩٠٪) أنها لم تدرك خطورة الفيروس إلا بعد فترة من معرفته به، بينما أشارت نسبة (٢٢.٥٨٪) إلى أنها أدركت خطورة الفيروس بمجرد ما سمعت عنه، بينما نسبة (٤.٥٢٪) غير مقتنعة بخطورة الفيروس. وتبدو هذه النتيجة متحققة في كثير من المجتمعات، وقد يفسر

ذلك على ضوء أن هذه الجائحة العالمية تعد الأولى من نوعها بالنسبة لغالبية المجتمعات التي تعايشها، وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في إندونيسيا (Djalante et al, 2020: 2) على أن تصور الأفراد لخطر (كوفيد ١٩) منخفض، بالرغم من التدفق السريع والمعقد للمعلومات عنه، لقد استغرق الأمر وقتًا لدى غالبية الأفراد ليتمكنوا من معالجة المعلومات حول الوباء. يضاف لذلك، أن التقدم البطيء للمعلومات، والإعلان عن الحالات المشتبه فيها أو المصابة، أدى إلى تأخر إدراك الأفراد ووعيهم بمخاطر الفيروس وخطورته.

جدول رقم (٩): تصورات عينة الدراسة حول ماهية فيروس كورونا

التصور	العدد	النسبة
شكل من الحرب البيولوجية بين أمريكا والصين	٧٤	٪٢٣.٨٧
سلاح بيولوجي فقدت السيطرة عليه	١٠٠	٪٣٢.٢٦
فيروس انتقل من الحيوان إلى الإنسان وأصبح وباءً دون إرادة أو تخطيط من البشر	١٣٦	٪٤٣.٨٧
المجموع	**٣١٠**	**٪١٠٠**

من القضايا التي أثارت الجدل على نطاق واسع منذ بداية تفشي وباء كورونا حتى الآن، ولم تحسم على نحو مطلق، قضية ماهية هذا الفيروس ومصدره ، وعندما تم توجيه سؤال للتعرف على تصورات عينة الدراسة حول هذه القضية، ذهبت نسبة (٤٣.٨٧٪) من العينة إلى أن الفيروس انتقل من الحيوان إلى الإنسان وأصبح وباء، دون تعمد من البشر، ولقد كانت هذه الرواية هي الأكثر انتشارًا مع بداية التفشي، بينما ذهبت نسبة (٣٢.٢٦٪) إلى أن هذا الفيروس سلاح بيولوجي، فقد القائمون على تصنيعه السيطرة عليه، مما أدى إلى انتشاره، بينما ذهبت نسبة (٢٣.٨٧٪) إلى أن هذا الفيروس ما هو إلا أحد أوجه الحرب البيولوجية بين أمريكا والصين. ويمكن أن تفسر هذه القضية على ضوء مفهوم "عدم اليقين"، حيث تتسم

المخاطر في عالمنا المعاصر وما يرتبط بها من تأثيرات بمستوى عالٍ من عدم اليقين (zinn, 2006: 277). ومع ذلك من المهم أن نتجاوز ذلك، ونتقدم خطوة للإمام لإبداع طرق وإستراتيجيات جديدة لإدارة حالات عدم اليقين (Dean, 1995).

جدول رقم (١٠): حرص عينة الدراسة على زيادة معلوماتها عن فيروس كورونا

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٢٣٢	٧٤.٨٤٪
أحيانًا	٧٢	٢٣.٢٣٪
لا	٦	١.٩٤٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول رقم (١٠) إجابات عينة الدراسة عن التساؤل الذي مؤداه: هل كنت تحرص على زيادة معلوماتك عن الفيروس وطبيعته ومعدلات انتشاره؟ وأجابت نسبة (٧٤.٨٤٪) بنعم، بينما أجابت نسبة (٢٣.٢٣٪) بأنها تحرص أحيانًا، بينما جاءت في المرتبة الثالثة وبنسبة (١.٩٤٪) من أجابوا بعدم حرصهم على زيادة معلوماتهم عن فيروس كورونا. وتكشف بيانات هذا الجدول على أن غالبية عينة الدراسة كانت حريصة على زيادة معرفتها ومعلوماتها حول الوباء، ولعل ذلك يرتبط بالمستويات التعليمية العالية لعينة الدراسة، ومن ناحية أخرى، فإن سيل المعلومات الذي كان يتدفق على مدار اللحظة عن الفيروس ومتابعته عبر مختلف دول العالم، قد خلق الإعلام بوسائله المختلفة حالة يمكن أن نطلق عليها "عصر كورونا"، لما كان يتدفق من معلومات وبيانات عن هذا الوباء، ومن ناحية ثالثة، يمكن تفسير حرص غالبية العينة على زيادة معلوماتها بحالة عدم اليقين التي أحاطت بهذا الوباء، لقد خلق عدم اليقين رغبة لدى غالبية الأفراد للبحث عن المعلومات، ودعمت هذه الرغبة تعدد وسائل نشر المعلومات وتداولها سواء

عبر وسائل الإعلام التقليدية، أو وسائل الإعلام الجديدة، كما أنه عندما يشعر الناس بالخوف، غالبًا ما يريدون معرفة المزيد عن التهديد الذي يواجهونه، بهدف اكتساب الشعور بالسيطرة، من خلال زيادة معرفتهم بالمخاطر، وتعتبر هذه استجابة بشرية طبيعية. ولقد شهدت بدايات تفشي الوباء موجة كبيرة من الانتشار الواسع لأخبار الوباء، عبر كل وسائل الإعلام، وازدهرت الأخبار الزائفة جنبًا إلى جنب مع الأخبار الحقيقية (Jandric, 2020: 2). ويمكن تفسير عدم حرص بعض أفراد العينة على عدم زيادة معلوماتهم عن الوباء، بأنه في ظل عدم اليقين يفضل بعض الأفراد عدم التعرض لأخبار الوباء، ويحاولون الابتعاد عن المعلومات المتصلة به، وقد يرتبط ذلك بمستوى قلقهم ومخاوفهم من الوباء.

جدول رقم (١١): أهم مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها عينة الدراسة

المصدر	العدد	النسبة
الصحف ومواقعها على الإنترنت	٩٥	٣٠.٦٥٪
التقارير الصحفية لوزارة الصحة	١٢١	٣٩.٠٣٪
مواقع التواصل الاجتماعي	١٢٢	٣٩.٣٥٪
قنوات التليفزيون	٩٨	٣١.٦١٪
أخرى تذكر	٤٦	١٤.٨٤٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول رقم (١١) تنوع مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها عينة الدراسة لزيادة معلوماتها حول الوباء ومتابعة تطوراته ومخاطره، جاء في مقدمة هذه المصادر كل من مواقع التواصل الاجتماعي، والتقارير الصحفية لوزارة الصحة، بنسبة (٣٩٪) تقريبًا، تليها قنوات التليفزيون بنسبة (٣١.٦١٪)، وجاءت الصحف ومواقعها على الإنترنت بنسبة (٣٠.٦٥٪)، وأخيرًا عدد من المصادر الأخرى، مثل: مواقع الصحف والقنوات الأجنبية، وموقع منظمة الصحة العالمية،

بنسبة (١٤.٨٤٪). وتؤكد هذه البيانات تنوع المصادر، وهذا أمر طبيعي، فكل هذه المصادر وغيرها، كانت تهتم وتركز على متابعة ونشر كل المعلومات والبيانات عن تطورات فيروس كورونا في العالم كله، وذلك على مدار اللحظة، لدرجة أن بعض القنوات الإخبارية والمواقع الإلكترونية، خصصت شاشات تعرض بشكل مستمر أعداد الإصابات في العالم كله على مدار اللحظة. وتتفق هذه النتيجة مع عدد كبير من نتائج الدراسات السابقة (حسين؛ أحمد، ٢٠٢٠: ٢٠)، فيما يتصل بتنوع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الأفراد، وتختلف في ترتيب هذه المصادر، على سبيل المثال في دراسة (الشقير، ٢٠٢٠: ١٥١) والتي أجريت في المملكة العربية السعودية، كان موقع وزارة الصحة وتقاريرها اليومية، هو المصدر الرئيس للمعلومات بالنسبة لغالبية عينة الدراسة.

جدول رقم (١٢): مدى كفاية المعلومات والثقة فيها

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٣٧	١١.٩٤٪
إلى حد ما	٢٠٥	٦٦.١٣٪
لا	٦٨	٢١.٩٤٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

بالرغم من أهمية الحرص على المعرفة بفيروس كورونا ومخاطره، في تحديد مستوى صمود الأفراد، إلا أنه ليس كافيًا، لأنه من المهم أن تكون هذه المعرفة كافية، وتعتمد على المصادر الموثوق فيها، خاصة وأن تفشي كورونا، أنتج العديد من المعلومات والمعارف الخاطئة وغير العلمية وغير الموثوقة، لذلك كله، كان من المهم السؤال عن مدى كفاية المعلومات ودرجة الثقة فيها، وكما توضح بيانات الجدول (١٢)؛ أشارت نسبة (٦٦.١٣٪) من العينة إلى أن هذه المعلومات كافية وموثوق فيها إلى حد ما، بينما أجابت نسبة (١١.٩٤٪) بأن المعلومات كافية

وموثوق فيها، أما نسبة (٢١.٩٤٪) أجابت بالرفض، أي أن المعلومات غير كافية وغير موثوق فيها.

وتعكس هذه النتيجة حالة الارتباك وعدم اليقين التي لازمت بداية تفشي وباء كورونا، فحقيقة، أثبت لنا انتشار فيروس كورونا أننا نعيش لحظة مليئة بالتقلب والتحول والغموض. وفي هذا السياق، طالما جادل الباحثون في دراسات الكوارث، بأنه في وقت الأزمة، يجب النظر إلى مصادر المعلومات والتحقق من موثوقيتها ومصداقيتها وموضوعيتها، ويجب على القائمين على هذه المصادر الاهتمام أولًا وقبل كل شيء بسلامة المواطن، بدلًا من السعي إلى تقديم إرشادات تعزز مصالحهم الخاصة، وتؤكد المراكز العالمية لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها، على أهمية توضيح كل المعلومات المعروفة وغير المعروفة عن التهديدات والمخاطر، وتؤكد الدراسات أنه عندما تقدم الحكومة التوجيه والقيادة المناسبين، وتزود الأفراد بالمعلومات، يمكن الاعتماد على الأفراد لاتباع هذه التعليمات، مما يعزز صمود المجتمع، ويزيد من قوته أثناء الأزمة (Walzer, 2003: 185).

ولعل هذه النتيجة تتوافق مع وصف "منظمة الصحة العالمية" للموقف الملازم لتفشي وباء كورونا بالوباء المعلوماتي، نظرًا لكمية المعلومات الصحيحة والخطأ التي تم تداولها حول الوباء، وتظهر البحوث السابقة في هذا السياق، أنه في وسائل التواصل الاجتماعي، يتم مشاركة الأخبار الباطلة والكاذبة أكثر بكثير من المعلومات القائمة على الأدلة (Pulido et al, 2020: 377). ومن المهم هنا الإشارة إلى ضرورة الاهتمام ببحث وتحليل تداول المعلومات الخاطئة أثناء الأزمات، فبالرغم من أن وفرة البيانات والمعلومات هي إحدى خصائص مجتمع المعلومات، إلا أن القوة لم تعد تكمن في الوصول للمعلومات، ولكن في إدارتها والتحقق من مصداقيتها.

(ب) التزام الأفراد بالإجراءات الاحترازية والوقائية

كان لتفشي وباء كورونا – ولا يزال – تأثيرات خطيرة على الأفراد في جميع

أنحاء العالم، فنتيجة الوباء يواجه الأفراد تغييرات مستمرة في جوانب مختلفة من حياتهم، مثل: الصحة، والعمل، والتعليم، والحياة الأسرية، والتفاعل الاجتماعي، ومثل هذه التغييرات قد تكون مصادر للتوتر وتضاعف من مشاعر الخوف والضيق لدى الأفراد (Coulombe, 2020: 19). ومع إعلان منظمة الصحة العالمية أن فيروس "كوفيد ١٩" وباء عالمي، عايش العديد من الأفراد أشكالًا مختلفة من العزلة الاجتماعية، حيث أشارت الحكومات إلى ضرورة أن يبقى الأفراد في منازلهم، وأن يحافظ الجميع على التباعد الجسدي مع الآخرين، والمسافة الاجتماعية (Social distancing)، وذلك للحد من انتشار الفيروس، ونفذت العديد من الدول عمليات الحجر المنزلي، وحظر التجوال، وحظر التجمعات العامة، وإلغاء كافة المناسبات والاحتفاليات والفاعليات بمختلف المجالات، وإغلاق العديد من المؤسسات والشركات والمطاعم وأماكن الترفيه، وتشجيع الناس على العمل من المنزل حيثما أمكن ذلك، وإغلاق المدارس والجامعات.

ويرتبط مستوى التزام الأفراد بهذه الإجراءات بمستويات الصمود لديهم أثناء الأزمات والكوارث، ولذلك سوف نناقش فيما يلي البيانات الميدانية الخاصة بدرجة التزام الأفراد بأهم الإجراءات الاحترازية، التي أوصت بها الحكومة المصرية، بناء على توصية منظمة الصحة العالمية.

جدول (١٣): درجة التزام عينة الدراسة بالإجراءات الاحترازية والوقائية

الإجراء	ملتزم		ملتزم إلى حد ما		غير ملتزم		الإجمالي	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
غسل اليدين	٢٣٣	٧٥.١٦٪	٧٤	٢٣.٨٧٪	٣	٠.٩٧٪	٣١٠	٢.٧٤	٠.٤٦٠	٢
ارتداء الكمامة	٥٠	١٦.١٣٪	١١٥	٣٧.١٠٪	١٤٥	٤٦.٧٧٪	٣١٠	١.٦٩	٠.٧٣٣	٧
ارتداء قفزات اليدين	٥٧	١٨.٤٥٪	٩٨	٣١.٧٢٪	١٥٤	٤٩.٨٤٪	٣١٠	١.٦٩	٠.٧٦٦	٧
الحرص على عدم لمس الوجه	١٢٨	٤١.٢٩٪	١٥١	٤٨.٧١٪	٣١	١٠.٠٠٪	٣١٠	٢.٣١	٠.٦٤٥	٦
تعقيم الأشياء	١٣٥	٤٣.٥٥٪	١٤٥	٤٦.٧٧٪	٣٠	٩.٦٨٪	٣١٠	٢.٣٤	٠.٦٤٧	٥
الابتعاد عن التواصل المباشر مع الآخرين والتجمعات	٢١٢	٦٨.٣٩٪	٨٩	٢٨.٧١٪	٩	٢.٩٠٪	٣١٠	٢.٦٥	٠.٥٣٤	٤
عدم الخروج من المنزل إلا للضرورة	٢٢٣	٧١.٩٤٪	٧٠	٢٢.٥٨٪	١٧	٥.٤٨٪	٣١٠	٢.٦٦	٠.٥٧٨	٣
أداء الصلوات في المنزل	٢٨٩	٩٣.٨٣٪	١٨	٥.٨٤٪	١	٠.٣٢٪	٣١٠	٢.٩٤	٠.٢٦٠	١

توضح بيانات الجدول (١٣) درجة التزام عينة الدراسة بأهم الإجراءات الاحترازية، التي شددت الحكومة المصرية بناء على توصيات منظمة الصحة العالمية على الالتزام بها، وكان المتوسط المرجح لإجمالي درجة الالتزام (٢.٣٧) من (٣) درجات، ويعبر ذلك على التزام عالي بالإجراءات الاحترازية في المجمل، وإن كان هناك تباينات واضحة في متوسط درجات الالتزام بالنسبة لكل إجراء، فجاء ترتيب الإجراءات الاحترازية حسب درجات المتوسطات المرجحة، من الأعلى إلى الأقل، على النحو التالي:

- أداء الصلوات في المنزل.
- غسل اليدين.
- عدم الخروج من المنزل إلا للضرورة.
- الابتعاد عن التواصل المباشر مع الآخرين والتجمعات.
- تعقيم الأشياء.
- الحرص على عدم لمس الوجه.
- ارتداء الكمامة.
- ارتداء قفزات اليدين

وتأمل درجات الالتزام وترتيبها، يفضي إلى أن درجة التزام الأفراد تأسست على محددات اجتماعية ونظامية، وليست بناء على السلامة والوقاية، على سبيل المثال: جاء أداء الصلوات في المنزل في المرتبة الأولى من حيث الالتزام، بمتوسط حسابي (٢.٩٤ درجة من ٣)، وقد يرجع ذلك إلى تطبيق القرار التي اتخذته الحكومة المصرية بإغلاق المساجد، خاصة في بداية تفشي الوباء، بينما ارتداء الكمامة – بالرغم من أهميته في حماية الفرد والآخرين من العدوى – جاء في المرتبة السابعة من حيث الالتزام بمتوسط حسابي (١.٦٩ درجة من ٣). وهنا يظهر الأفراد ضعف في الاستجابة للإجراءات الوقائية الفاعلة، وفسرت إحدى

الدراسات هذا الموقف، من خلال التقدم البطيء للمعلومات الرسمية، والتأخر في الإعلان عن الحالات المشتبه بها أو حالات الإصابة، وخلق هذا نقص في الإحساس بحالات الطوارئ والمخاطر المتصورة، يشير هذا في الواقع، إلى كيف أن استجابة الحكومة تلعب دورًا مهمًا في تشكيل تصور المجتمع للمخاطر، وبناء عليه درجة التزامهم بالتعليمات (Djalante, 2020: 2).

(ج) وباء كورونا: الخوف والقلق والهلع الاستهلاكي:

وفقًا لسترونج (Strong) فإن رد الفعل العام والفوري على تفشي وباء جديد، يتميز بالخوف والذعر، وتظهر المجتمعات وكأنها عالقة في دوامة عاطفية غير عادية، وتستمر هذه الحالة على الأقل لبعض الوقت، وهي حالة قد تكون خارجة عن سيطرة الأفراد، خاصة في بداية تفشي الوباء (Rahman, 2020: 132). وسياسة الخوف هذه، وفقًا لما أشار إليه "أولريش بيك"، تدفع الأفراد إلى السلوك الاستهلاكي (بيك، ٢٠٠٦: ٢١٥). بناء على ذلك، فإن درجة صمود الأفراد ترتبط بالأبعاد الخاصة بالخوف والقلع، وما يمكن أن نطلق عليه "الهلع الاستهلاكي"، وهذا ما سوف نناقشه فيما يلي:

جدول (١٤) الخوف والقلق من تفشي وباء كورونا

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٢٢٩	٪٧٣.٨٧
إلى حد ما	٦٧	٪٢١.٦١
لا	١٤	٪٤.٥٢
المجموع	**٣١٠**	**٪١٠٠**

تكشف بيانات الجدول (١٤) عن مشاعر الخوف والقلق من انتشار وباء كورونا، حيث صرحت نسبة (٧٣.٨٧٪) بأنها شعرت بالخوف والقلق، سواء الخوف من سرعة تفشي الوباء، بينما أشارت نسبة (٢١.٦١٪) بأنهم شعروا بالخوف والقلق إلى حد ما، بينما لم تشعر بالخوف والقلق باقي عينة الدراسة،

وبلغت نسبتها (٤.٥٢٪). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الديب، ٢٠٢١: ١٢٨) التي أكدت إصابة الناس بالهلع والخوف من خطورة جائحة كورونا.

جدول (١٥): درجة القلق والخوف من الإصابة بالفيروس أو إصابة أحد أفراد الأسرة

الإجابة	العدد	النسبة
قلق وخائف جدًا	١٣٥	٤٣.٥٥٪
قلق وخائف إلى حد ما	١٥٨	٥٠.٩٧٪
غير قلق على الإطلاق	١٧	٥.٤٨٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

تكشف بيانات الجدول (١٥) عن أن نصف العينة سيطرت عليه مشاعر القلق والخوف من الإصابة بالفيروس أو إصابة أحد أفراد الأسرة إلى حد ما، وبلغت النسبة (٥٠.٩٧٪)، أما من سيطرت عليهم مشاعر القلق والخوف بدرجة كبيرة، فبلغت نسبتهم (٤٣.٥٥٪)، أما من لم يشعروا بالخوف والقلق من الإصابة فقد كانت نسبتهم قليلة وبلغت (٥.٤٨٪). وبتدقيق الباحث في البيانات الخاصة بمن لم يشعروا بالخوف والقلق، تبين أنهم "عزاب"، وبعضهم يعيش بمفرده، ولعل ذلك جعلهم يشعرون بعدم الخوف وذلك بعكس الأفراد الذين يعيشون مع أسرهم (زوجاتهم وأبنائهم).

جدول (١٦): شراء السلع والاحتياجات وتخزينها

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٤٩	٪٪١٥.٨١
لا	٢٦١	٨٤.١٩٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول (١٦) مستوى الهلع الاستهلاكي لدى العينة، وهل دفعهم

الخوف من تفشي وباء كورونا إلى شراء السلع وتخزينها، ويحدد هذا الفعل في وقت الأزمة مستوى صمود الأفراد، وفي هذا السياق، أكدت استجابات العينة أن نسبة (٨٤.١٩٪) لم يقوموا بشراء السلع وتخزينها، بينما أشارت نسبة (١٥.٨١٪) إلى قيامهم بشراء بعض السلع وتخزينها، وقد يرتبط ذلك بمستوى الخوف لدى الفرد. وتختلف هذه النتيجة عما أكدته دراسة (هاشم؛ السناني، ٢٠٢١: ٧٠) عن وجود سلوك هلع الشراء في كل من المجتمع العراقي والعماني في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، كما أكدت هذه الدراسة وجود فروق في سلوك هلع الشراء وفقًا لمتغيرات الجنس والعمر والتعليم.

(د)التضامن الجمعي والتعاون في ظل تفشي وباء كورونا:

يشير "هولناجيل" (Hollnagel, 2007) إلى إمكانية النظر إلى الصمود كنموذج متغير لإدارة السلامة، ويعتمد هذا النموذج في بعض أبعاده على السمات الاجتماعية والتنظيمية، باعتبارها من العناصر الرئيسة التي تؤسس للقدرة على الصمود، ومواجهة الكوارث، وهنا يتم التركيز على التضامن الاجتماعي، والتعاون بين الأفراد والجماعات، والثقة العمومية، وأحيانًا يتم جمع كل هذه الأبعاد تحت مفهوم "رأس المال الاجتماعي"، ويستخدم هذا المفهوم لتفسير سبب كون بعض المجتمعات أكثر صمودًا من غيرها (Aldrich: 2015). ولذلك، تنظر الدراسة الحالية إلى اتجاه الأفراد للتضامن والتعاون وتقديم المساعدة للآخرين، كمتغير يحدد درجات الصمود لديهم (كأفراد)، ويؤسس للصمود المجتمعي.

جدول (١٧): المشاركة في أي عمل تطوعي أو نشاط لدعم الآخرين في ظل تفشي الوباء

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٩٢	٢٩.٦٨٪
لا	٢١٨	٧٠.٣٢٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

تؤكد بيانات الجدول (١٧) أن هناك انخفاضًا واضحًا في نسبة مشاركة عينة

الدراسة في أي عمل تطوعي أو أي نشاط لدعم الآخرين في وقت بداية تفشي الوباء، حيث أجابت نسبة (٧٠.٣٢٪) بـ (لا)، بينما أجابت نسبة (٢٩.٦٨٪) بـــ (نعم). وقد يرجع ذلك إلى أن التطوع ودعم الآخرين يتطلب الخروج من المنزل، وفي وقت تطبيق الاستبيان، كانت الحكومة المصرية تطبق الحجر المنزلي على الأفراد، وبالرغم من ذلك يجب الإشارة إلى أن هذه النتيجة تؤكد تآكل أو تدهور مستويات التضامن، وقيم العمل التطوعي في مصر، خاصة في السنوات الأخيرة، ولا شك في أن هذا الوضع يقلل من مستويات الصمود الفردية والمجتمعية، فالتراث العلمي يعتبر التضامن ومساندة الآخرين ومشاركتهم أثناء الأزمات والكوارث أشكال من رأس المال الاجتماعي، وربط هذا التراث بين رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي ومستوى الصمود، وبشكل عام أكدت العديد من الدراسات الكيفية التي يساعد بها هذا الشكل من رأس المال على التأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها (Wright, storr, 2011: 267). كما أعتبر (زايد، ٢٠٢١: ٤٠) شح أو نضوب رأس المال الاجتماعي أحد شروط ظهور الخطر الفائق في المجتمع.

جدول (١٨): تقديم التبرعات المالية وغير المالية سواء لمؤسسات أو لأفراد

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	١٢١	٣٩.٠٣٪
لا	١٨٩	٦٠.٩٧٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

تكشف بيانات الجدول (١٨) عن استجابات عينة الدراسة للسؤال الخاص بالتبرعات المالية وغير المالية، سواء للمؤسسات الخاصة بذلك، أو للأشخاص الذين تضرروا بسبب تفشي وباء كورونا، وهنا، نجد أن نسبة (٣٩.٠٣٪) قد قدموا بعض المساعدات، بينما نسبة (٦٠.٩٧٪) لم يقدموا أية مساعدات، وتدعم بيانات هذا الجدول بيانات الجدول السابق، حيث هناك انخفاض في مستوى التضامن

والتعاون مع الآخرين وقت الأزمة، بما يؤشر على انخفاض أرصدة رأس المال الاجتماعي، ويدلل ذلك على انخفاض مستوى الصمود في هذه الأبعاد المتصلة بالتضامن الجمعي والتعاون مع الآخرين وقت الأزمة.

(٢) قدرة الحكومة على الصمود والاستجابة لتفشي وباء كورونا

بالرغم مما أشار إليه (بيك: ٢٥٠) بأن الحكومة هي مدير المخاطر المطلقة، لأنها تمتلك القدرات الفريدة للتدخل، وفي وسعها التأثير على التداعيات المباشرة للمخاطر وتوزيعها وتقليلها، فإن الجميع لاحظ ارتباك معظم حكومات العالم في التعامل مع تفشي وباء كورونا، وهذا ما اعتقده "سلافوي جيجك" حينما أشار: أن الدول ذاتها ارتبكت في التعامل مع الوضع الصحي والاقتصادي والاجتماعي بعد انتشار الفيروس (عنيات، ٢٠٢١: ١٤٢).

على هذا الأساس، سوف نحاول تحليل مستوى صمود الحكومة المصرية في التعامل مع تفشي الوباء في مصر، وذلك على النحو التالي.

(أ) استجابة الحكومة المصرية لظهور فيروس كورونا وانتشاره

سوف يتطرق الباحث هنا لاستجابة الحكومة المصرية لوباء كورونا، من خلال عرض وتحليل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ الإعلان عن اكتشاف أول حالة إصابة، وذلك في الرابع عشر من فبراير ٢٠٢٠.

بالرغم من أن هناك عددًا كبيرًا من الباحثين ورجال الحكومة والإعلاميين، قد أشادوا بالإدارة المصرية لأزمة كورونا (مرعي، ٢٠٢٠: ٢٣)، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن الواقع يؤكد ارتباك الحكومة المصرية في الاستجابة مع ظهور الوباء في مصر، ويمكن الإشارة إلى أنه بالرغم من ظهور الفيروس في الصين في شهر نوفمبر ٢٠١٩، وتأكيد الصين على أنها تواجه وباء في مقاطعة ووهان في يناير ٢٠٢٠، إلا أن الحكومة المصرية تأخرت في الانتباه لكل ذلك، وحالها في هذا حال العديد من الدول في العالم، ويمكن التأكيد هنا على أن آليات الإنذار المبكر والإجراءات الاستباقية والاحترازية من خلال خطط وإستراتيجيات الحد من

المخاطر، لم تُفعل إلا في مرحلة متأخرة (أبو سويرح، ٢٠٢٠: ٦).

وبعد تأكد ظهور الوباء في مصر، اتخذت الحكومة المصرية عددًا من الإجراءات الاحترازية، بناء على ما قررته وزارة الصحة والسكان ومنظمة الصحة العالمية، من أهم هذه الإجراءات:

- ✓ الحجر الصحي في المطارات، وتخصيص مكان للحجر الصحي في مرسي مطروح، والتأكيد على قيام المطارات بتطبيق معايير السلامة والأمان، والفحص الطبي الإجباري لجميع الركاب.
- ✓ حظر التجمعات: اتخذت الحكومة عددًا من القرارات – كإجراءات احترازية – بهدف التخفيف من التجمعات، تضمنت؛ وقف الدراسة بالمدارس والجامعات، وتعليق حركة الطيران، ووقف الأحداث والفاعليات الرياضية، وإغلاق مؤسسات الترفيه، وتعليق الصلاة بالمساجد مؤقتًا، وحظر المناسبات الاجتماعية، كما صدر قرار عن مجلس الوزراء بتخفيض عدد العاملين في المصالح الحكومية باستثناء بعض القطاعات الحيوية والمهمة في مواجهة الأزمة (مرعي، ٢٠٢٠: ١٩).
- ✓ حظر التجوال: أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا بحظر التجوال المسائي، بداية من يوم ٢٥ مارس ٢٠٢٠ بكافة محافظات الجمهورية

وبالإضافة لما سبق، اتخذت الحكومة عددًا من القرارات الاقتصادية، كاستجابة لتداعيات الفيروس الاقتصادية والاجتماعية، خاصة على القطاعات الأكثر تضررًا، وعلى الفئات الهشة، ومن هذه الإجراءات (القصاص، ٢٠٢١: ٧١):

- ✓ تخصيص مليار جنيه لتمويل ودعم القطاع الصحي، وزيادة قيمة بدل العدوى للأطباء والممرضين.
- ✓ دعم القطاعات المتضررة من تفشي الوباء، مثل: إسقاط الضريبة العقارية

عن المنشآت السياحية والفندقية لمدة ستة شهور، وتأجيل سداد كافة المستحقات على هذه المنشآت لمدة ثلاثة شهور وغير ذلك.

- ✓ دعم العمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا بمنحة شهرية مقدارها (٥٠٠ جنيه) شهريًا لمدة ثلاثة شهور.
- ✓ تأجيل المستحقات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة ستة شهور.
- ✓ تخصيص مبالغ مالية لدعم التمويل العقاري ودعم البورصة المصرية.

(ب) استجابة الحكومة المصرية للأزمة وإدارتها: رؤية عينة الدراسة:

تحاول الدراسة هنا الكشف عن رؤية وتقييم عينة الدراسة لاستجابة الحكومة المصرية لأزمة وباء كورونا وإدارة هذا الأزمة، وذلك على النحو التالي:

جدول (١٩): مدى رضا الأفراد عن استجابة الحكومة وإدارتها للأزمة

الإجابة	العدد	النسبة
راضٍ تمامًا	١٠٧	٣٤.٥٢٪
راضٍ إلى حد ما	١٦١	٥١.٩٤٪
غير راضٍ	٤٢	١٣.٥٥٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

تشير بيانات جدول (١٩) إلى أن نسبة (٥١.٩٤٪) راضون إلى حد ما عن استجابة الحكومة وطريقة إدارتها لأزمة تفشى وباء كورونا، بينما نسبة (٣٤.٥٢٥) راضٍ تمامًا عن هذه الاستجابة وطريقة الإدارة، وأخيرًا، نسبة (١٣.٥٥٪) غير راضٍ عن استجابة الحكومة وإدارتها.

وتكشف البيانات السابقة عن أن ثمة ارتباكًا في مستوى رضا أكثر من نصف عينة الدراسة عن استجابة الحكومة وإدارتها للأزمة، إضافة إلى أن (١٣.٥٥٪)

غير راضين تمامًا، ويمكن تحليل ذلك بالإشارة إلى الطبيعة غير المسبوقة للوباء، وهذا جعل رجال الحكومة ليس لديهم سوى القليل في المراحل الأولى، وعانت غالبية الحكومات من الارتباك، مما جعل استجابة الحكومة وإدارتها للأزمة في هذا الوقت المبكر أكثر صعوبة. ولا يمنع ذلك التحليل، الإشارة إلى أن الحكومة المصرية سرعان ما تجاوزت الارتباك والمفاجئة، وبدأت تتعامل مع الأزمة بشكل مقبول في حدود الإمكانيات المتاحة، وعدد السكان الكبير، وسمات الحياة في المجتمع المصري، ولعل هذا ما جعل نسبة (٣٤.٥٢٪) راضين تمامًا عن أداء الحكومة.

جدول (٢٠): مستوى رضا عينة الدراسة عن دور بعض المؤسسات الحكومية أثناء تفشي الوباء

المؤسسة	راضٍ تمامًا		راضٍ إلى حد ما		غير راضٍ		الإجمالي	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
وزارة الصحة	٩٨	٪٣١.٦١	١٥٥	٪٥٠.٠٠	٥٧	٪١٨.٣٩	٣١٠	٢.١٣	٠.٦٩٦	٥
وزارة التربية والتعليم	١١٠	٪٣٥.٤٨	١٤١	٪٤٥.٤٨	٥٩	٪١٩.٠٣	٣١٠	٢.١٦	٠.٧٢١	٤
وزارة التعليم العالي	٨٧	٪٢٨.٠٦	١٥٣	٪٤٩.٣٥	٧٠	٪٢٢.٥٨	٣١٠	٢.٠٥	٠.٧١١	٦
وزارة الداخلية	١٤٤	٪٤٦.٤٥	١٣٩	٪٤٤.٨٤	٢٧	٪٨.٧١	٣١٠	٢.٣٨	٠.٦٤١	١
رئاسة مجلس الوزراء	١٢٣	٪٣٩.٨١	١٥١	٪٤٨.٨٧	٣٥	٪١١.٣٣	٣١٠	٢.٢٨	٠.٦٥٧	٣
رئاسة الجمهورية	١٤٢	٪٤٥.٨١	١٢٥	٪٤٠.٣٢	٤٣	٪١٣.٨٧	٣١٠	٢.٣٢	٠.٧٠٥	٢
وسائل الإعلام	٣٧	٪١١.٩٤	١٥٤	٪٤٩.٦٨	١١٩	٪٣٨.٣٩	٣١٠	١.٧٤	٠.٦٥٩	٧

توضح بيانات الجدول (٢٠) مستوى رضا عينة الدراسة عن دور وأداء عدد من المؤسسات الحكومية، وكان إجمالي المتوسط المرجح هو (٢.١٥) من (٣) درجات، وهو يعكس مستوى رضا جيد بشكل عام، خاصة في ظل سمات أزمة تفشي وباء كورونا. إضافة إلى أن بيانات الجدول توضح تباينًا في متوسط الرضا عند المؤسسات، فجاءت وزارة الداخلية في المرتبة الأولى بمتوسط (٢.٣٨)، يليها رئاسة الجمهورية بمتوسط (٢.٣٢) نظرًا لصدور العديد من القرارات الخاصة بالأزمة باسم رئيس الجمهورية، ثم في المرتبة الثالثة رئاسة مجلس الوزراء بمتوسط (٢.٢٨)، وفي المرتبة الرابعة وزارة التربية والتعليم بمتوسط (٢.١٦)، وجاءت وزارة الصحة في المرتبة الخامسة بمتوسط (٢.١٣) وقد يرجع تأخر مرتبة وزارة الصحة بالرغم من أنها الوزارة المعنية بالأزمة، إلى حالة الارتباك التي بدأت بها الأزمة، وتأخر اكتشافها للحالة الأولى التي أصيبت بالفيروس، والإعلان عن ذلك، وفي المرتبة السادسة حلت وزارة التعليم العالي بمتوسط (٢.٠٥)، وقد يرجع ذلك إلى تأخر وزارة التعليم العالي، في اتخاذ قرار إيقاف الدراسة في الجامعات، كما أن قرار الإيقاف جاء بتوجيه من رئيس الجمهورية، ابتداءًا من ١٥ مارس ٢٠٢٠. وأخيرًا، احتلت وسائل الإعلام المرتبة الأخيرة من حيث الرضا بمتوسط بلغ (١.٧٤).

وتأمل موقف عينة الدراسة وعدم رضاهم عن وسائل الإعلام، يتفق مع توقعات الكثير من الأفراد في عدد من المجتمعات، فالواقع يكشف أن يوجد أداء سيئ للإعلام في بدايات هذه الجائحة، وبالنسبة للإعلام المصري، كانت له العديد من الأخطاء المهنية، منها استضافة بعض الأفراد والترويج لحوارات غير علمية وغير عقلانية حول الوباء وطرق الوقاية منه، ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أنه يجب على وسائل الإعلام في وقت الأزمات والكوارث، أن تتبنى معايير الصدق والشفافية، والحرص على نشر الأخبار والإحصائيات الدقيقة والموضوعية، وذلك ما سوف يمنع الأفراد من زيارة مصادر الأخبار الكاذبة والمزيفة (Zarei, et al, 2020: 3).

(ج) صمود الحكومة في توفير السلع ومراقبة الأسعار في ظل أزمة تفشي وباء كورونا:

أدى تفشي وباء كورونا إلى اضطرابات متعددة عبر العديد من قطاعات الحكومة، وبالرغم من ذلك، فإن الحكومات التي تتمتع بالقدرة على الصمود، تمكنت من الارتداد بسرعة بعد استيعاب الصدمة، ومن مؤشرات الصمود في هذا السياق، قدرة الحكومة على توفير السلع والاحتياجات الأساسية للمواطنين، ومراقبة الأسعار، والعمل على عدم زيادتها، خاصة في ظل بروز ظاهرة الهلع الاستهلاكي في عدد من الدول، والتي تجسدت في إقبال المواطنين على شراء السلع بكثرة وتخزينها، لدرجة أن العديد من الدول شهدت نقصًا حادًا في السلع الأساسية، ومما هو مؤكد في تراث دراسة الكوارث، بروز الذعر في مواجهة أي كارثة، وينطوي الذعر على سلوك فردي للغاية في ظل ظروف التهديد الشديد، ويتخذ الأفراد المذعورين إجراءات تهدف فقط إلى إنقاذ أنفسهم دون النظر إلى سلامة الآخرين (Walzer, 2003). والذعر الاستهلاكي الذي ظهر في بدايات تفشي كورونا، يتطلب مستوى عاليًا من صمود الحكومة، وقدرتها على توفير السلع، وهذا ما سوف يتم قياسه فيما يلي.

جدول (٢١) مدى توفر السلع والاحتياجات الأساسية

الإجابة	العدد	النسبة
متوفرة بشكل كبير	١٩٥	٦٢.٩٠٪
متوفرة إلى حد ما	١١١	٣٥.٨١٪
غير متوفرة	٤	١.٢٩٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

توضح بيانات الجدول (٢١) أنه فيما يتصل بتوفير الحكومة للسلع والاحتياجات الأساسية، فإن الحكومة أظهرت قدرات عالية من الصمود، حيث

أشارت نسبة (٦٢.٩٠٪) أن السلع والاحتياجات الأساسية كانت متوفرة بشكل كبير، بينما أشارت نسبة (٣٥.٨١٪) أنها متوفرة إلى حد ما، بينما أشارت نسبة (١.٢٩٪) إلى أنها غير متوفرة، ويتفق ذلك ما أكده تقرير حلف الناتو (Garriaud-Maylam, J, 2020) الذي أشار إلى أن ضمان استمرارية عمل الحكومة وتوفيرها للخدمات والسلع الأساسية أثناء الأزمات، أحد متطلبات الصمود على مستوى الدولة. وتزامنت هذه الصمود مع مستوى صمود عالٍ من قبل الأفراد، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول (٢٢) : هل قمت بشراء بعض السلع بشكل كبير وتخزينها؟

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٤٩	١٥.٨١٪
لا	٢٦١	٨٤.١٩٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

تؤكد بيانات الجدول (٢٢) مستوى عاليًا من صمود عينة الدراسة، حيث إن غالبية العينة بنسبة (٨٤.١٩٪) لم تقدم على خطوة الهلع الاستهلاكي، أي لم تقم بشراء أية سلع أو احتياجات بكميات كبيرة وتخزينها، وكان لدى هذه الغالبية من العينة، ثقة في الحكومة وقدرتها على توفير السلع، بينما نسبة (١٥.٨١٪) من العينة قامت بشراء بعض السلع وتخزينها، ولعل ذلك يرتبط بمستوى الخوف لدى هؤلاء المبحوثين. وهذا الاتجاه يختلف مع ما أشار إليه "أولريش بيك" ومؤداه أن: الخوف أثناء مواجهة المخاطر يدفع الأفراد إلى السلوك الاستهلاكي (بيك، ٢٠٠٦: ٢١٥).

جدول (٢٣): ارتفاع أسعار السلع أثناء بداية تفشي الوباء

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٢٠٠	٦٤.٥٢٪
لا	١١٠	٣٥.٤٨٪
المجموع	**٣١٠**	**١٠٠٪**

تشير بيانات الجدول (٢٣) إلى أن نسبة (٦٤.٥٢٪) من عينة الدراسة أشارت إلى ارتفاع أسعار بعض السلع، وبالسؤال عن بعض أمثلة لهذه السلع، كانت السلع الخاصة بالمستلزمات الطبية الخاصة بالوقاية (الكمامة، الكلور) في المقدمة، وأشار البعض بالنقص الملحوظ في هذه السلع، بينما أشارت نسبة (٣٥.٤٨٪) أن أسعار السلع لم ترتفع، وقد تكون هذه النسبة من الأفراد الذين لا يقومون بشراء السلع داخل أسرهم، بمعنى هناك شخص آخر من الأسرة يقوم بعملية شراء السلع. ويمكن تفسير ذلك من خلال تراث دراسة الكوارث، والذي أشار إلى الأبعاد السلبية لانتشار الأوبئة، حيث يوفر تفشي وباء معين فرصة "للرأسماليين في حالات الكوارث" لرفع أسعار السلع لتحقيق الربح واستغلال الأزمة (Matthewman, 2020: 1)، وتكشف هذه النتيجة عن تراجع دور المؤسسات الحكومية المعنية في مراقبة الأسواق وحركة السلع وأسعارها، خاصة في ظل الأزمة.

سادسًا- الاستنتاجات:

يؤكد تراث علم اجتماع الأوبئة على المشاكل التي تجلبها الأوبئة الكبيرة، والتي يجب على النظام الاجتماعي أن يواجهها، مثل: موجات الخوف والذعر، والوصم الأخلاقي والاجتماعي، فالمجتمعات في ظل تفشي الأوبئة تسقط في دوامة عاطفية غير عادية، تبدو على الأقل لفترة من الوقت، خارجه عن سيطرة الأفراد والجماعات والحكومات، وتؤثر هذه الدوامة على قوة وحجم وتوقيت الاستجابة الحكومية والمجتمعية في العديد من المناطق المتضررة من الوباء (Digwallit, 2013: 1).

ودفع ذلك أحد الباحثين (Delanty, 2020: 2) إلى القول بأن العواقب الاجتماعية والسياسية، دومًا أكبر من الأثر الوبائي المباشر، من حيث العدوى والوفيات، لذلك يصبح من الضروري عدم إهمال الأثر الاجتماعي والسياسي في درس الأوبئة والأمراض المعدية، وهنا تزداد أهمية مقاربة الصمود، والتي تعترف بأن التنوع اللامتناهي للتهديدات والمخاطر المستقبلية، لا يمكن التنبؤ به وقياسه، ولا يمكن فهم

آثاره بالكامل، ولعل هذه المقاربة تحتم علينا الاستفادة من الواقع الاجتماعي الراهن للوباء، ورصد مستوى صمودنا ومرونتنا كأفراد وجماعات وحكومات، والكشف عن نقاط الضعف في اجتماعنا ونقاط القوة، ونعمل على تحسين شروط وجودنا من أجل المستقبل ومخاطره (Ramos, 2020: 16)

ومن خلال الجهد التنظيري الذي بُذل في الدراسة، تأكد أنه عندما يشعر الأفراد بالارتباك، ويضاعفون جهودهم للوصول إلى المعلومات، يوصفون بالهلع (Click, 2007: 11). وفي الوباء الحالي، كما وضحت المعطيات الإمبيريقية، شعرت غالبية العينة بالخوف والقلق من تفشي الوباء، ويعتبر ذلك رد فعل طبيعيً، مما دفع الأفراد إلى البحث عن المعلومات المرتبطة بالفيروس ومخاطره، وهنا كان من المفترض على المؤسسات الحكومية، أن تتواجد بشكل كثيف وبكل أدوات ووسائل الاتصال بالمعلومات الموضوعية والعلمية والموثوق بها، وفي هذا السياق، ركز علماء الاجتماع منذ فترة طويلة على التحذيرات وتداول المعلومات في ظل الأزمات والكوارث، وتطرقوا لأفضل الطرق لتوصيل المعلومات إلى كافة الأفراد، حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات الوقائية (National academy of sciences, 2018)، ومن الدروس الأساسية التي يمكن التأكيد عليها من خلال هذه الدراسة، عدد من الإجراءات التي يجب على الحكومة والمؤسسات المعنية أن تضعها في الاعتبار في حالة الأزمات والكوارث، وذلك على النحو التالي:

- ☒ الحرص على أن يتلقى الأفراد كافة المعلومات التحذيرية بكل الطرق والوسائل الممكنة، والملائمة لتنوع الخصائص الاجتماعية والتعليمية والثقافية للأفراد.
- ☒ أن تكون هذه المعلومات بلغة سهلة ومفهومة بالنسبة للأفراد، ومناسبة لسماتهم الثقافية.
- ☒ العمل على أن يقتنع الأفراد والجماعات بأنهم عرضة للخطر، وأنهم ليسوا ببعيد عن الإصابة، وأن يفهموا ما يتعين عليهم فعله لحماية أنفسهم والآخرين.

- ☒ التأكد من أن الأفراد يمتلكون الموارد والقدرات التي تمكنهم من تنفيذ الإجراءات الموصى بها.
- ☒ مراعاة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لبعض الأفراد، والتي قد يجعلهم لا يمتلكون رفاهية الاستجابة للتعليمات والإجراءات الاحترازية.

بالإضافة لما سبق، يجب تصميم التحذيرات والرسائل الإرشادية والإجراءات الوقائية، والحرص على وصولها للجميع، سواء من هم معرضون للخطر، أو الذين في مأمن من الخطر، وضمان الحكومة لوصول المعلومات للجماعات المعزولة جغرافيًا، أو الجماعات الهامشية. خاصة وأنه من الثابت عبر الدراسات التي تناولت الكوارث والأزمات الوبائية، أن هناك بعض الجماعات الفرعية ضمن السكان، قد لا يتلقون المعلومات والتحذيرات، كما أن العديد من الجماعات السكانية المهمشة تعتمد على مصادر معلومات مشكوك فيها، كما أن هناك البعض يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة، أو ليس لهم وصول إلى الإنترنت، وهنا يؤكد التراث أهمية مراعاة التباين في السمات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع (Walzer, 2003: 190).

وبالنسبة لقدرة عينة الدراسة على الصمود والالتزام بالإجراءات الاحترازية والوقائية، يجب تأمل أنه بالرغم من ارتفاع درجة المتوسط العام لالتزام العينة، إلا أن هناك تباينات في درجة الالتزام على مستوى كل إجراء، وتم التعامل مع هذه الإجراءات اجتماعيًا وثقافيًا، أكثر منه صحيًا ووقائيًا، بمعنى أنه بالرغم من أهمية الكمامة في حماية الفرد والآخرين من الإصابة أو العدوى، إلا أن متوسط التزام عينة الدراسة ضعيف، وكأن قطاع من المجتمع المصري لم يكن لديه المعلومات والإجراءات التي تدفعه إلى إدراك أهمية ارتداء الكمامة في حمايته، ومتى وأين يحتاجها، أو أن الأفراد لم ينجحوا في إضفاء المعاني الثقافية التي تبرر لهم وللآخرين ظهورهم وتفاعلهم بالكمامة.

وفيما يتصل بهذه الفكرة، يؤكد تراث علم اجتماع المخاطر، أن صناعة المعنى

خلال وقت الأزمات والكوارث على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة المعنى الذي يتبناه السكان ويتجسد في ممارساتهم، حيث لا يمكن فصل الأزمة عن وجهة نظر الشخص الذي يمر بها، فالأزمة هنا "بناء اجتماعي مشترك" (Lucini, 2014: 10). وهذا أكده (السعيداني، ٢٠٢٠) عندما أشار إلى أن التركيز الصحي والطبي في مقاربة جائحة كورونا، لا يسعفنا إلا بالقليل حول كيفية تعريف المجتمعات والجماعات لها وتمثلها واستعدادها لمجابهتها والعيش مع آثارها القريبة والبعيدة.

ومن خلال ما أكدته المعطيات الميدانية بخصوص ضعف مستويات التضامن والتعاون والتطوع بين غالبية عينة الدراسة، خلال بداية تفشي الوباء، وهذا يحد من قدرات المجتمع على الصمود الاجتماعي، يجب الإشارة إلى أن تلك النتيجة، لا تمنع أن المجتمع المصري في سياقات محلية عديدة، شهد توجه نحو التضامن والتساند والتعاون مع الآخرين، أثناء الأزمة، ومع ذلك فإنه من الضروري تأمل هذه النتيجة، لأنها مؤشر هام، يجب معه أن تلتفت الحكومة، إلى ضعف العمل التطوعي والمشاركة المدنية بشكل عام، فالمؤكد أن قدرات المجتمع عامة على الصمود والتحمل ترتبط بمستويات التعاون والتضامن الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية (Zhang, et al, 2020: 3260). ويجب علينا هنا الاهتمام بدراسة دور رأس المال الاجتماعي (Social Capital) في ظل الأزمات والكوارث، وفي التعافي والارتداد للوضع الطبيعي، وأدرك علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة هذا الموضوع في مجتمعات أخرى، أن الأشخاص الذين يحتاجون للموارد والدعم والمساندة بصورها المختلفة، يذهبون إلى المؤسسات الرسمية أو المنظمات الأهلية، كملاذ أخير، وبدلًا من ذلك، يفضل العديد منهم الاعتماد على اتصالاتهم مع أصدقائهم وعائلاتهم، وشبكاتهم وروابطهم الاجتماعية، التي يمكن أن تقدم لهم الدعم والتضامن أثناء الأزمة (Aldrich, 2012: 164). ولقد أكدت الدراسات الحديثة دور الشبكات الاجتماعية والجهود التطوعية في العمليات الأوسع للتكيف والصمود، وأشارت إحدى هذه الدراسات إلى أن الجهود التطوعية والشبكات الاجتماعية، توفر الأساس للعمل والجهود الحكومية، كما أن هناك العديد من

المجتمعات المترابطة جيدًا، تعلمت من الأخطار والأزمات التي مرت بها، وأولت أهمية للروابط الاجتماعية والتضامن والتطوع لتعزيز قدراتها على الصمود والتحمل والمرونة (Adger, et al, 2005).

من المناقشة السابقة، يمكن أن نخلص إلى أننا كأفراد وجماعات وحكومة، يجب علينا الالتفات إلى أن الشبكات والروابط الاجتماعية والتطوع والمشاركة المدنية، تعزز القدرات الفردية والاجتماعية والحكومية على الصمود، خاصة في أوقات الكوارث والأزمات ومواجهة المخاطر في الوقت الحاضر، وتدعم الاتجاه نحو التعافي، كما تعمل أيضًا على التقليل من حدة المخاطر المستقبلية (Coulombe, 2020: 5).

وعلى مستوى قدرة الحكومة على الصمود والتحمل والمرونة أثناء أزمة تفشي الوباء، فمن المهم التأكيد في البداية، على أن الحكومة بمؤسساتها هي المنوطة بالاستجابة للكوارث، وأن تقوم الوزارات والمؤسسات بتضمين فكرة أننا نعيش مجتمع المخاطر، في خططها وإستراتيجياتها القصيرة والطويلة، فمن المؤكد أنه لا يوجد شخص أو مجتمع أو حكومة في مأمن مطلق من الكوارث والمخاطر، كما أن إحدى طرق الحد من الكوارث والمخاطر وحدتها وتداعياتها على الأمم والمجتمعات، هي الاستثمار في تعزيز القدرة على الصمود والتحمل والمرونة، وترتبط هذه القدرة بالاستعداد والتخطيط والاستيعاب والتعافي.

ولقد كشفت المعطيات الميدانية في هذه الدراسة، عن حالة الارتباك التي عانت منها الحكومة في بدايات الاستجابة للوباء، وارتبط ذلك بالتأخير في معرفة ظهور الفيروس في مصر، وعدم وجود نظام واحد لإدارة الخدمات والرعاية الصحية، ولكن هناك عديدًا من الجهات والقطاعات الحكومية والخاصة في المجال الصحي، وكل منها جزيرة منفصلة، ولا شك أن هذا الوضع أثر كثيرًا على قدرة الحكومة على إحصاء أعداد الإصابات بفيروس كورونا، ووضع الأرقام التي تعلنها الحكومة موضع شك، وهذا ما دفع أحد الباحثين إلى التأكيد على أن الحكومة المصرية لا

تقدم ولا تمتلك أي ضمان بشأن دقة البيانات والأرقام التي تعلنها بشأن تطورات تفشي فيروس كورونا، فالواقع في المجتمع المصري، يشير إلى أن الوباء أكثر انتشارًا، وأن أعداد المصابين أكثر مما هو معلن من قبل وزارة الصحة (عميرة، ٢٠٢٠: ٤).

وفي هذا السياق، أكدت إحدى الدراسات (Montero, Blanc, 2020: 19) أن المؤسسات الحكومية القادرة على الصمود في أوقات الأزمات، وكسب ثقة المواطنين فيها، هي التي تتبنى مبادئ؛ الشفافية التي تعتبر مبدأ بالغ الأهمية للمساءلة ولثقة المواطنين في الحكومة، لكي يثق المواطن في الاستجابة الحكومية لأزمة وباء كورونا، يجب أن يعرف ما تفعله الحكومة، وأن يكون له إمكانية الوصول إلى المعلومات الموثوقة، بما في ذلك: الحقائق حول الفيروس، البيانات والإحصائيات الخاصة بانتشار الوباء وأعداد المصابين والوفيات.

وبالرغم من أن الحكومة المصرية، تبنت التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية، التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، إلا أن قدرتها على الصمود في فرض وتطبيق هذه الإجراءات على أرض الواقع، لم يكن على النحو المناسب لخطورة الوضع الوبائي، كما أنها لم تلتفت للتباينات الجغرافية والثقافية، فيما يؤثر على تبني هذه الإجراءات وتطبيقها من قبل الأفراد في المجتمعات المحلية المختلفة. ولقد أكد التراث البحثي في هذا السياق، على عدد من المؤشرات اللازمة لفاعلية وصمود الحكومات أثناء الأزمات والكوارث، منها: القدرة على تحقيق الشمول الاجتماعي، بمعنى احتواء معظم السكان، والوصول إلى أبعدهم مكانًا وأضعفهم وضعية. والقدرة على إدارة التنوع وتحقيق قدر من التوازن بين القوى المختلفة والطبقات الاجتماعية المتنوعة. القدرة على تحقيق قدر من الصلابة إزاء الأزمات التي يمر بها المجتمع (زايد، ٢٠٢١: ٤١).

وإذا كانت الحكومة قد أظهرت بعض مواطن الضعف في قدرتها على الصمود أثناء الاستجابة لبعض أبعاد الأزمة وتداعياتها، فإنها أظهرت مستويات عالية من

الصمود في استجابتها لبعض الأبعاد الأخرى، مثل: دعم بعض الفئات المتضررة من تفشي الوباء، توفير السلع الاستهلاكية واحتياجات الأفراد الأساسية، فإنه من المهم التركيز على جوانب الضعف التي كشفتها الأزمة، حيث هناك ضرورة للاهتمام بمراكز الإنذار المبكر، ليس فيما يخص الأزمات الصحية فقط، بل وأيضا الأزمات المحتملة نتيجة التغير المناخي. كما أن الحكومة تحتاج لإعادة بناء وهيكلة النظام الصحي برمته، حيث أثبتت الأزمة أن المجتمع المصري بحاجة إلى تطوير النظام الصحي وتدعيم التحول الرقمي من خلال بناء برامج رقمية تجمع كل مقدمي الرعاية والخدمات الصحية (الحكومي، والخاص) في نظام رقمي موحد، بما يوفر البيانات والإحصائيات الضرورية لبناء الدولة لخططها وإستراتيجيتها الصحية. فعلى سبيل المثال: خلال أزمة تفشي كورونا، هناك العديد من الأفراد الذين أصيبوا بالفيروس، ولا تعلم الحكومة عنهم شيئًا، لأنهم لجأوا للعيادات والمستشفيات الخاصة، أو الأطباء في دوائر شبكاتهم الاجتماعية، إضافة إلى المصابين في البيئات الهشة وفي المناطق المعزولة جغرافيًا، سواء في قرى الصعيد، أو قرى الوجه البحري، أو المناطق الحدودية.

ويمكن التأكيد هنا، على أنه إذا كانت جائحة فيروس كورونا علمت المجتمع الإنساني شيئًا واحدًا، فهو الثمن الغالي الذي ندفعه – الخسائر في الأرواح، الخسائر الاقتصادية، توطين الخوف – عندما نهمل قيمة القدرة على الصمود، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات الحكومية، ومن خلال تطبيق هذا الدرس، يصبح بوسعنا تعزيز قدراتنا على تحمل الصدمات في المستقبل.

ويتطلب ذلك الحرص بناء وتنمية القدرة على الصمود في مجتمعنا، أو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "المجتمعات الصامدة"(Resilient communities) وهي التي تطور مستويات عالية من القدرة على الصمود والتكيف والمرونة أمام الكوارث والأزمات، وتتحمل وقوعها وتداعياتها وتتكيف معها، والتعافي منها بطريقة فعالة وسريعة. وتمتاز المجتمعات الصامدة بأنها:

- ✓ تعتمد على العمل والتخطيط بشكل ناجح أثناء الأزمات، وتمتلك مستوى عاليًا من التأهب والاستعداد.
- ✓ تمتلك قدرات عالية للتكيف مع حالات الطوارئ والتغييرات المفاجئة.
- ✓ تعتمد على العمل الجماعي، وتنمى القدرات الجماعية، ومستويات التضامن لدى السكان وجماعاتها المحلية.
- ✓ تمتلك نظم الدعم الاجتماعي الفاعلة والشاملة لمختلف قطاعات السكان.
- ✓ تؤمن بقيمة وأهمية وفاعلية الشبكات والروابط الاجتماعية، وتشجع العمل المدني والتطوعي، أي تمتلك مجتمعًا مدنيًا وأهليًا فعالًا.

وفي هذا السياق، وضع "بلومنفيلد" Blumenfield و"أورسانو" Ursano (Lucini, 2014: 45) مقترحًا حول كيفية بناء قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة الكوارث، وتضمن هذا المقترح أربعة عناصر أساسية هي:

- ✓ خلق الوعي العام بالقدرة على الصمود على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.
- ✓ تعزيز تنمية المجتمع على أساس المدخلات والمشاركة المجتمعية الموسعة.
- ✓ اعتماد نهج التعافي الشامل والمستدام.
- ✓ تطوير خطط الطوارئ والتأهب للكوارث وممارستها وتقييمها باستمرار.

ويرتبط بناء المرونة بقوة المجتمع وموارده، ويتضمن ذلك العديد من المؤشرات، مثل المؤشرات المؤسسية، والاقتصادية، والاجتماعية وغير ذلك، ويرتبط ذلك أيضا بأنظمة الحد من المخاطر والجاهزية والاستجابة والتعافي، وكل ذلك لا يهمل التأكيد على أهمية التشاركية والاستدامة في كل الجهود والأنشطة، لأن ذلك يحقق مستوى عالي لتعزيز المجتمع المعرض للخطر، ويرتبط ذلك بما يطلق عليه "المجتمع الكفء أو المؤهل" Competent Community، الذي يتميز فيما

يتصل بالكوارث والمخاطر، بالفعالية التلقائية، والتعامل المباشر مع المخاطر ومواجهتها، والمستويات العالية من الانتماء، والمميزات الثلاثة لها أهميتها ودورها في إشراك أفراد المجتمع في ممارسات وأنشطة الوقاية والتأهب في حالة الأزمات والكوارث (أبو دوح، ٢٠٢٠: ١٢).

الخاتمة:

ركزت الدراسة الحالية على رصد القدرة على الصمود لدى الأفراد والحكومة في المجتمع المصري، أثناء بدايات تفشي وباء كورونا، وهو توقيت مهم لرصد سمات استجابة المجتمع المصري للكوارث بشكل عام، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج المهمة، والتي تكشف عن أن كلًا من الحكومة والأفراد، قد أبدوا مستويات عالية من الصمود في بعض المواقف وردود الفعل، بينما كانت قدراتهم على الصمود أقل وأضعف في مواقف أخرى.

ولذلك يكون من الأهمية، التركيز على قدرات المجتمع على الصمود، خاصة وأن هذه القدرات لها أهميتها في تحقيق الاستدامة الاجتماعية، خاصة في ظل مجتمع المخاطرة الذي نعيشه، والتوقعات العالمية بشأن الكوارث والأزمات المتوقعة في المستقبل، ومن المهم العمل على أن تتجاوز قدرات الأفراد والمؤسسات الحكومية على الصمود، إستراتيجيات البقاء على قيد الحياة، أو التكيف على المدى القصير، وضرورة السعي إلى التكيف والتحول المستدام، خاصة في ظل الكوارث وفي أعقابها؟

وعلى المستوى الفردي، يجب عدم إغفال الربط بين القدرة على الصمود والخصائص الاجتماعية والديموغرافية للسكان، على سبيل المثال: الدخل، التعليم، العمر. حيث تعتبر هذه الخصائص حاسمة في تحديد القدرة على الصمود ومستويات المرونة لدى الأفراد، فعلى سبيل المثال: الافراد الأكثر تعليمًا، والذين يمتلكون دخل اقتصادي جيد، هم الأكثر استجابة للإجراءات الوقائية والطارئة في وقت الكارثة، والأكثر صمودًا في الأوقات الصعبة والاستثنائية، كما ان مستوى

معرفة الأفراد بالمخاطر، ووصولهم للمعلومات الصحيحة، يزيد من قدراتهم على الصمود، والاستعداد والتأهب للاستجابة للكارثة وتداعياتها.

وأخيرًا، يجب الانتباه إلى أن أرصدة الأفراد والمجتمع من رأس المال الاجتماعي، تعتبر مصدرًا مهمًا لتأسيس قدرة الأفراد والمجتمع على الصمود، فبدون التضامن الجماعي، وأعضاء المجتمع المتطوعين والنشطين، الذين يقودون إجراءات مواجهة الأزمة، في السياقات المحلية المتباينة ثقافيًا واجتماعيًا، غالبًا ما تنحرف أو تقل فاعلية السياسات الحكومية، أو تنحرف عن مسارها الصحيح لمواجهة الكارثة وتداعياتها، ويتضمن رأس المال الاجتماعي؛ مستويات الثقة الاجتماعية، والمشاركة في المنظمات التطوعية والجمعيات الأهلية، وشبكات العلاقات والروابط الاجتماعية.

ومن المهم في هذا السياق، الإشارة إلى عدد من التوصيات التي صدرت عن الأكاديمية البريطانية (The British Academy, 2021: 2)، لمعالجة الآثار المجتمعية طويلة المدى لوباء كوفيد ١٩، وذلك على النحو التالي:

- ✓ بناء مؤسسات حوكمية متعددة المستويات، تقوم على المشاركة والتعاون لتعزيز القدرة على تحديد المشكلات والاحتياجات المحلية والاستجابة لها.
- ✓ تحسين طرق تطوير وتوصيل ومشاركة المعلومات والبيانات، لتمكين صانع القرار من العمل على أساس الفهم المشترك للواقع، وتفاصيله وسماته الاجتماعية والثقافية.
- ✓ إعطاء أولوية للاستثمار في البنية التحتية الرقمية، كخدمة عامة حاسمة للقضاء على الفجوات الرقمية، وتحسين الاتصالات وحل المشكلات، وإنشاء أساس أكثر إنصافًا للتعليم والتوظيف.
- ✓ إنشاء نظام تعليمي وتدريبي أكثر صمودًا ومرونة واستجابة، وقادر على تلبية احتياجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ تعزيز وتوسيع البنية التحتية الاجتماعية، التي يقودها المجتمع والتي تدعم

الخدمات الحيوية والضرورية، ومؤسسات الدعم اللازمة لتعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية، خاصة الأكثر فقرًا وحرمانًا.

- ✓ تمكين عدد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص وقطاع الأعمال، للعمل معًا بهدف قيادة إستراتيجية قوية للتعافي من تداعيات الوباء.

المراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم، على عبد الرازق (٢٠٠٩). استطلاع رأي الجمهور العام والجمهور الخاص حول ثقافة الكوارث. المؤتمر الثاني لاستطلاعات الرأي العام: القاهرة.
- أبو دوح، خالد كاظم (٢٠٢١). المرونة والمجتمع: التأهب للكوارث والمخاطر. بقلم خبير. العدد ٦. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: القاهرة.
- أبو سويرح، لونا (٢٠٢٠). الدول العربية وإدارة الأزمات.. أزمة كورونا. الملف المصري. العدد ٦٩. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة.
- الأمم المتحدة (٢٠٢٠). آثار جائحة كوفيد ١٩: استجابة إقليمية طارئة: الأمم المتحدة.
- التايب، عائشة (٢٠٢٠). الجائحة والمضامين المستجدة للأمن المجتمعي: قراءة في مسارات الأزمة. المجلة العربية للدراسات الأمنية. العدد ٣٦. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- الجندي، أماني فوزي (٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا المستجد وآليات التعافي. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٠). أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية: القاهرة.
- السعيداني، منير. (٢٠٢٠). ثالوث مستقبل التغيير: الجائحة والرعاية والعدالة. مجلة الديمقراطية. العدد ٧٩. القاهرة.
- الشقير، عبد الرحمن (٢٠٢٠). الأمن البيئي الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد: دراسة وصفية تحليلية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للدراسات الأمنية. المجلد ٣٦. العدد الثاني. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الديب، ثروت علي (٢٠٢١). الانعكاسات الاجتماعية لجائحة كورونا على فرص الحياة في المجتمع المصري. مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية. العدد ١: المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.
- إطار عمل هيوجو ٢٠٠٥ ــ ٢٠١٥ (٢٠٠٨). التأهب للكوارث تحقيقًا للاستجابة الفعالة. الأمم المتحدة: نيو يورك.

- المصري، سعيد (٢٠٢١). المجتمعات الهشة: نُذر التصدع في النسيج الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة. بقلم خبير. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: القاهرة.
- بورتا، دوناتيلا ديلا؛ كينتج، مايكل (٢٠٢١). مداخل ومنهجيات البحث في العلوم الاجتماعية. ترجمة منال زكريا وآخرون. المركز القومي للترجمة: القاهرة.
- بير، فرانسيس؛ هاريمان، روبرت (٢٠٢١) جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد ١٩" وأبستمولوجيا الكوارث. مجلة عمران. العدد ٣٦. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات: الدوحة.
- بيك، أولريش (٢٠٠٦). مجتمع المخاطر العالمي. ترجمة علا عادل وآخرين. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: القاهرة.
- حسين، أحمد خضير؛ أحمد، أحمد ياسين (٢٠٢٠). الاستعداد الاجتماعي لفيروس كورونا في العراق: دراسة ميدانية. مركز البيان للدراسات والتخطيط. بغداد.
- ريتزر، جورج (٢٠٢١). النظريات الحديثة في علم الاجتماع. ترجمة: ذيب الدوسري وآخرون. مكتبة جرير: الرياض.
- زايد، أحمد (٢٠٢١). نحو نظرية للخطر الفائق: مجتمع المخاطر من عولمة الخوف إلى توطينه. مجلة الديمقراطية. العدد ٨٢: القاهرة.
- زايد، أحمد (٢٠١٣). من البصاصة إلى الصراع والعنف: آليات المراقبة في الدولة المصرية الحديثة. مجلة عمران. العدد ٦. المجلد ٢. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة.
- عبد الحميد، إنجي محمد (٢٠٢٠). تداعيات دائحة كوفيد ١٩ على التنمية البشرية المستدامة. مجلة الديمقراطية. العدد ٧٩: القاهرة.
- عدلي، هويدا (٢٠٢٠). الحماية الاجتماعية للفئات المتضررة من كوفيد ١٩. محلة الديمقراطية. العدد ٧٩: القاهرة.
- عسكر، رحاب (٢٠٢٠). وصمة الإصابة بفيروس كورونا وآليات التعامل معها اجتماعيًا. مجلة الأمن والحياة. العدد ٤٣٣: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عميرة، هيثم. (٢٠٢٠). فيروس كورونا في الدول العربية. معهد الكانو للدراسات الدولية والإستراتيجية: مدريد.
- مرعي، إيمان (٢٠٢٠). سياسات الحكومة المصرية لمواجهة أزمة كورونا. الملف المصري. العدد ٦٩: القاهرة.

- عنيات، عبد الكريم. (٢٠٢١). عرض كتاب فلنغير السبيل: دروس فيروس كورونا. مجلة عمران. العدد ٣٦. المجلد ٦. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة.
- هاشم، أميرة جابر؛ السناني، ناصر سالم (٢٠٢١). هلع الشراء في العراق وعمان في ظل جائحة فيروس كورونا: دراسة مقارنة. المجلة العربية للدراسات الأمنية. المجلد ٣٧، العدد الأول. جامعة نايف العربية للعوم الأمنية.

المراجع الأجنبية:

- Adger, W. N., T. P. Hughes, C. Folke, S. R. Carpenter, and J. Rockstrom (2005), Social-Ecological Resilience to Coastal Disasters, Science 309 (5737), pp.1036–39.
- Aldrich, D. P., & Meyer, M. A. (2015). Social capital and community resilience. American Behavioral Scientist, 59(2), 254–269.
- Aldrich, D. P. (2012), Social Capital in Post Disaster Recovery: Towards a Resilient and Compassionate East Asian Community, in Sawada, Y. and S. Oum (eds.), Economic and Welfare Impacts of Disasters in East Asia and Policy Responses. ERIA Research Project Report 2011-8, Jakarta: ERIA. pp.157-178.
- Battistelli, Fabrizio and Galantino, Maria Grazia. (2019). Dangers, risks and threats: An alternative conceptualization to the catch-all concept of risk. Current Sociology. Vol. 67(1) 64–78.
- Castel, R. (1991) From dangerousness to risk, in G. Burchell, C. Gordon and P. Miller (eds) The Foucault Effect: Studies in Governmentality. London: Harvester/Wheatsheaf.
- Coulombe, Simon and others (2020). Risk and Resilience Factors During the COVID-19 Pandemic: A Snapshot of the Experiences of Canadian Workers Early on in the Crisis. Frontiers in Psychology. Volume 11.
- Dean, M. (1999) Risk, calculable and incalculable, in D. Lupton (ed.) Risk and Sociocultural Theory: New Directions and Perspectives. Cambridge: Cambridge University Press.

- Djalante et al, (2020). Review and analysis of current responses to COVID-19 in Indonesia. Progress in Disaster Science, Vol. 6.
- Drabek, Thomas E. (2019). The Sociology of Disaster: Fictional Explorations of Human Experiences. Routledge.
- Drabek, Thomas E. (2013). The Human Side of Disaster. CRC Press.
- Ewald, F. (1991) Insurance and risks, in G. Burchell, C. Gordon and P. Miller (eds) The Foucault Effect: Studies in Governmentality. London: Harvester/Wheatsheaf.
- Francis, R., & Bekera, B. (2014). A metric and frameworks for resilience analysis of engineered and infrastructure systems. Reliability Engineering & System Safety, 121, 90–103.
- Garriaud-Maylam, J, (2020). The impact of the covid-19 crisis on the civil dimension of security. NATO.
- Hollnagel, E., Woods, D. D., & Leveson, N. (2007). Resilience engineering: Concepts and precepts. Ashgate Publishing Ltd.
- Jandrić, Petar (2020). Postdigital Research in the Time of Covid-19. Springer: Switzerland.
- Johnston, D W, C S J Kung and M A Shields (2020), Who is resilient in a time of crisis? The importance of financial and non-financial resources, IZA Discussion Papers, 13720.
- Knowles, S. G. (2016). We Have Learned Our Lessons: Moving Disaster Research into Practice. Keynote Address at the Workshop on Engaging Expertise in Disaster Governance. National University of Singapore.
- Lupton, Deborah. (1999) Risk. London: Routledge.
- Matthewman, Steve (2020). A sociological of covid_19, Journal of sociology.
- Maurer, Andrea (2016). New Perspectives on Resilience in Socio Economic Spheres. Springer.

- National strategy for disaster resilience. (2011). Council of Australian governments.
- Rahman, Sabina Yasmin (2020). 'Social distancing' during COVID-19: the metaphors and politics of pandemic response in India, Health Sociology Review, VOL. 29, NO. 2, 131–139.
- The British Academy. (2021). Shaping the covid decade addressing the long-term societal impacts of covid_19.
- Walzer, Judith (2003) Public Resistance or cooperation? A tale of small pox in Tow cities, Practice and Science. Vol. 1. No. 3.
- Wright, Emily., Storr, Virgil. (2011). Social Capital as collective narratives and post-disaster community recovery. Vol. 59. No. 2. Sociological Review.
- Zarei, et al, 2020. Citizens Expectations from Government in response to Covid_19. Iran.